

محضر الجلسة رقم 666

التاريخ: الثلاثاء 01 ذو القعدة 1430 (20 أكتوبر 2009)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين، ثم المستشار السيد فوزي بنعلال الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس دقائق، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس اليوم هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، وأعطي الكلمة في البداية للسيد الأمين، فليفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة أعضاء المجلس المحترمين،

السيد الوزير،

الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين، ابتداء من 16 يوليوز 2009 إلى غاية يوم الثلاثاء 20 أكتوبر 2009:

- عدد الأسئلة الشفهية: 74 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 9 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 35 سؤالاً.

كما توصلت رئاسة المجلس برسالة واردة من فريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعها تأجيل سؤال يتعلق بالإجراءات المبذولة من أجل التخفيف من عجز الميزان التجاري، الموجه إلى السيد وزير التجارة

الخارجية والذي كان مقررا درجه ضمن الأسئلة الشفهية لجلسة يوم الثلاثاء 20 أكتوبر 2009.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الآن عندنا طلبات الإحاطة الواردة على الرئاسة، وطبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بطلبات الإحاطة التالية :

ورد طلب الإحاطة من فريق الأصالة والمعاصرة، وآخر من الفريق الحركي، وثالث من فريق التجمع الوطني للأحرار، ورابع من التحالف الاشتراكي، والخامس من الفريق الفيدرالي، وأخيرا السادس من الفريق الاستقلالي، فليفضل أحد المستشارين المحترمين لإحاطة المجلس، من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، أود أن أحيط المجلس الموقر علما بقضية طارئة، نعتبرها من وجهة نظر فريق الأصالة والمعاصرة قضية لها راهنتها، قضية على درجة كبيرة من الأهمية، وقضية تنطوي في نفس الوقت على أبعاد شديدة الحساسية وعلى درجة من الخطورة.

يتعلق الأمر، السيد الرئيس، بتقرير يدور و يتداول الآن في أروقة المنظمات والمنتديات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان، التقرير يروج لمغالطات وأحكام قيمة قاسية بشأن كل المكتسبات الديمقراطية التي راكمناها في العشرية الأخيرة.

التقرير يتضمن أحكام قيمة، يعرض مجمل العمل الجبار الذي تم في إطار هيئة الإنصاف والمصالحة على محك تساؤل ونقد حقيقي.

التقرير اللي كنتكلم عليه السيد الرئيس، هو تقرير أعدته المنظمة الأمريكية (Human Rights Watch) بشراكة مع الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان والمرصد المغربي للحريات العامة، أنجز في يوم السابع من الشهر الجاري، صدر تحت عنوان، فيه حكم قيمة قاسي جدا، لاحظوا معي العنوان هو " حرية تكوين الجمعيات، نظام تصريحي بالإسم فقط"، طبعا يجب التوضيح بأننا في فريق الأصالة والمعاصرة ليست لدينا أية مشكلة بشأن صدور تقارير دولية، ترصد وتتابع وضعية حقوق الإنسان في بلادنا، بالعكس نعتبر أن هذا العمل

مطلوب من أجل تصحيح الاعوجاج ومن أجل الإنصات للدينامية التي انطلقت في بلادنا.

لكن ما يجز في نفوسنا حقيقة ماشي هو الانتقادات الواردة في هذا التقرير، وأحكام القيمة الواردة في هذا التقرير، ولكن ما يجز في نفوسنا هو عدم اكتراث الحكومة، في شخص السيد وزير الداخلية والسيد وزير العدل بدعوة هذه المنظمات التي أصدرت التقرير إلى إبداء ملاحظاتها الضرورية بشأن مضامينه.

أذكر المجلس المحترم بأنه في تاريخ 26 يونيو من السنة الجارية، أبلغت المنظمات المذكورة كلا من السيد وزير الداخلية والسيد وزير العدل، أنهم بصدد إعداد تقرير حول وضعية حقوق الإنسان في المغرب وحول -تحيديا- التكوين الجمعيات في المغرب، ووجهوا دعوة للحكومة أنهم يريدون أن يستمعوا إلى الحكومة بشأن أية ملاحظات أو أية بيانات يودون تضمينها في هذا التقرير، لكن فوجئنا بأن هذه الدعوة لم يتم تليتها مع الأسف الشديد، بل أكثر من ذلك فإن هذه المنظمات التي أعدت التقرير بشأن مسار التقدم المحرز في بلادنا، وبشأن دينامية حقوق الإنسان، وبشأن توسيع فضاءات الحريات، لم يتلق آذانا صاغية ليس فقط من طرف وزارة الداخلية أو من وزارة العدل، بل أيضا من طرف وزارة الخارجية، ومن السفارة المغربية في واشنطن، وكانت النتيجة أن صدر التقرير يتضمن أحكاما قاسية بشأن هذه المكتسبات التي راكمها المغاربة بكفاحهم ونضالهم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

السادة الوزراء،

هل يرضيكم؟ وهذا سؤال نظرحه في فريق الأصالة والمعاصرة بكل ألم، هل يرضيكم أن يقال في حق بلادنا، وها أنا الآن أقرأ خلاصات هذا التقرير، أن يقال في حق بلادنا، أولا أن الإرادة السياسية غائبة لتطبيق قانون الجمعيات؟ أن هناك سياسة حكومية تهدف إلى إضعاف الجمعيات وإفقادها توازنها؟ أن التدخل في شؤون الجمعيات هو جزء من سياسة عامة في البلاد؟ ويقال أخيرا أن هناك سياسة تم إقرارها على مستوى عال لإضعاف الجمعيات؟ انتبهوا معي لخطورة مثل هذه الخلاصات التي أعدها التقرير، المنظمات الدولية اللي عندها صيت على مستوى عالمي.

طبعا قد يقول قائل بأن هذه المنظمات منحازة، وبأن ما ورد في تقريرها ينطوي على مغالطات، وأنه فيه أحكام غير موضوعية، هاد الشي كلو متفقين عليه، ولكن هل يرضينا، نحن الذين راكمنا طيلة السنوات الماضية مكتسبات على درجة كبير من الأهمية، مكتسبات مكنت بلادنا من أن تحتل موقعا مرموقا ومحترما على الصعيد القاري وعلى الصعيد الدولي، أن نعرض كل هذه المكتسبات لتشويش من هذا الحجم؟ ونتساءل، وأتساءل معكم، يعني ألا ترون أن في هذا التلكؤ أو التقاعس عن الإنصات للمنظمات الدولية وتصحيح ما تروجه من مغالطات ومن أحكام قيمة، يدعوننا جميعا للتساؤل؟

أقول ذلك، لأنه كما في علمكم السيد الرئيس، مجلسنا الموقر هذا لعب دورا أساسيا فيما بين 2001 و2002 لإصدار قوانين الحق في التجمعات والحق في تكوين الجمعيات، بالسهر على تشديدها وتمهيدتها من كل القيود التي لحقتها منذ 1958، وكانت هذه القوانين هي موضوع مشاورات ومساهمة فعالة، ساهمت فيها المؤسسة التشريعية والحكومة وجمعيات المجتمع المدني، كما ساهمت فيها أيضا وزارة الداخلية ووزارة العدل بفعالية.

اليوم بعد كل ما راكمناه، هل يحق لنا أن نعبث بهذه المكتسبات؟ وأن نسمح للمنظمات الدولية، بغض النظر عن قيمة ما يرد في تقاريرها من مضامين تتضمن أحيانا الكثير من المغالطات، والكثير من المبالغة، والكثير من القسوة، أحيانا أن نتصرف وكأن شيئا لم يقع. نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، أوكد لكم السيد الرئيس بأنه لنا عودة إلى كل الجوانب والأبعاد الخطيرة التي تضمنها هذا التقرير وهذه السمعة التي تشوه على نطاق دولي، والتي هي نتيجة تحبط واضح. نحن ندعو، وندق ناقوس الخطر، وندعو إلى عدم التهاون كلما تعلق الأمر بتعزيز مسار المكتسبات الديمقراطية التي تحققت في بلادنا، وكل ما يتعلق بتفعيل وإكساب المضامين هذه الديناميات الإصلاحية التي انجزت في بلادنا مضامين أرقى.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، نقطة نظام؟ تفضل سيدي.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

السيد الرئيس،

السيد الرئيس:

إذن سأحرص على تطبيق مقتضيات القانون الداخلي واحترام الوقت، حقيقة لكي تتمكن جميعا من الإصغاء إلى أسئلة مهمة، ولكنها طبعاً يجب أن لا تأكل ما تبقى من الوقت، فيما يتعلق بمواضيع أخرى.

الكلمة الآن للفريق الحركي في نفس الموضوع، إحاطة كذلك، تفضل أحد المستشارين المحترمين.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم،

طبقاً لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، يشرفني أن أتقدم لمجلسنا الموقر، ومن خلاله الرأي العام الوطني بالإحاطة التالية:

لقد عازمت الحكومة منذ التصريح الحكومي على نهج سياسة فلاحية جديدة، تهدف إلى إصلاح هشاشة القطاع باعتماد نظرة شمولية لإنعاش العالم القروي وتطويره، وتحقيق التنمية القروية المندمجة، وبلورة إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار إكراهات المناخ الجاف وندرة المياه.

وجاء المخطط الأخضر كبرنامج طموح لتحقيق تنمية سريعة للفلاحة الوطنية، تجعله أحد المحركات لتنمية الاقتصاد الوطني للسنوات 15 المقبلة، وإعطاء دفعة قوية لفلاحتنا وحمائتها والقطيعة مع التصور التقليدي، وذلك بالاعتماد على نماذج التجميع.

إلا أن المشاكل التي اعترضت المكثرين (multiplicateurs)

خلال هذه السنة، مع المكتب الوطني لتسويق البذور سوناكوس في تسويق منتوجاتهم، خاصة القمح الصلب، المسمى رياض، لا تشجعهم على مواصلة نشاطهم الفلاحي، إذ تم رفض كميات كبيرة، تعد بالآلاف القناطر، على الصعيد الوطني، من قمح الصلب من طرف المختبر. يميز أنها ممزوجة بأنواع من حبوب القمح الطري، علماً أن البذور مقتناة من الشركة الوطنية لتسويق البذور عن طريق العقدة المبرمة بين الطرفين، والتي تعتبر المسؤولة الأولى والأخيرة عن صحة الحبوب وليس الفلاح.

غير أثير انتباهكم بأنه الإحاطة استغرقت سبع دقائق، بمعنى أنه إلى كانوا ثمانية فرق أو أكثر اللي اخذوا الإحاطات، حنا غادي نوصلو في ساعة ونصف ديال الإحاطات، وبالتالي نثير انتباهكم السيد الرئيس، أنه خص الوقت ديال الإحاطات يضبط.

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً، السي الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس،

أستسمح السيد الرئيس والمجلس الموقر، أن أؤكد أنه لا ينبغي أن نبدأ، وأنتم حريصون أكثر منا جميعاً على تطبيق النظام الداخلي، على الرغم من أهمية الموضوع الذي أشار إليه الزميل السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، ولا يجادل أحد في ذلك، فإنه كان ينبغي التقييد، لأنه كايين عدة تدخلات، والنظام الداخلي في مادته 128 وما بعدها ينص على ثلاث دقائق، وقد أخذ التدخل الإحاطة سبع دقائق، وإذا اعتبرنا ذلك تجاوزاً أو توافقاً، فمعنى هذا أننا سنقبر جلسة الأسئلة الشفوية تحت ذريعة الإحاطات.

ولهذا نتمنى، السيد الرئيس، أن ندشن هذه الولاية تحت رئاستكم بالتطبيق السليم للنظام الداخلي، ولو بمرونة قليلة، ولكن ليس بالضعف أو أكثر من المدة المخصصة لكل متدخل. وشكراً.

السيد الرئيس:

الأستاذة بوعباد.

المستشارة السيدة زبيدة بوعباد:

شكراً السيد الرئيس.

في نفس الموضوع، رغم أهمية الموضوع، المرجو أن نحترم النظام الداخلي، لأنه الوقت الذي مرت فيه هذه الإحاطة هو وقت سبعة دقائق، وبالتالي مستقبلاً عدد الإحاطات، والوقت المخصص للإحاطات يجب أن نأخذ به بعين الاعتبار.

شكراً السيد الرئيس.

وانطلاقاً من الرغبة الأكيدة التي أبدتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في منح هذا التراث المغربي الأصيل مكانته اللائقة به وتطويره ووضع على المسار الصحيح من خلال إشارة حالته وتعليماته المولوية في هذا الباب، وكما هو معلوم فقد انبثقت عن هذا الخطاب التاريخي مجموعة من البرامج أهمها:

- المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الذي سهر جلالته الملك على إنشائه وإعطاء انطلاقته منذ ثمان سنوات؛
- إدخال تدريس اللغة الأمازيغية في نظامنا التعليمي؛
- إحداث القناة الأمازيغية.

ونحن في فريق التجمع الوطني للأحرار، مجلس المستشارين، جعلنا من هذا التوجه أحد أهم أولوياتنا في جميع مناقشاتنا واهتماماتنا بهذه القضية، وحاولنا غير ما مرة إثارة انتباه الحكومة إلى ضرورة تفعيل هذه المقررات، وتسريع وتيرة إنجازها وإخراجها إلى أرض الواقع. فمن أجل هذا، نطالب الحكومة بمواكبة عمل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الذي يعتبر المرجع الأساسي في هذا الموضوع، نظراً لإنجازاته، وما يقوم به من عمل جبار في هذا الباب، إلى جانب جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالثقافة الأمازيغية، التي بدورها قامت وتقوم بعمل ميداني مهم جداً.

ونؤكد مرة أخرى على ضرورة تدارك التأخر الحاصل في إخراج القرارات المتعلقة بهذه القضية إلى أرض الواقع، وكذا إعطاء ذكرى الخطاب التاريخي لصاحب الجلالة نصره الله الإشعاع الإعلامي اللائق به، وبرمجة لقاءات وندوات تهتم بالثقافة الأمازيغية، على غرار الندوة المهمة التي نظمت ليلة البارحة بالقناة الأولى ضمن برنامج تيفاوين. ورغم عدم فهمنا لأسباب البطء الحاصل في إنجاز هذه المشاريع، وعدم وفاء الحكومة بالتزاماتها، وخصوصاً القناة الأمازيغية والتدريس، فإننا نؤكد على الحكومة ضرورة الوفاء بعهودها والتزاماتها المسطرة في برنامجها الحكومي، باعتبار أن الأمازيغية - للتذكير - جزء لا يتجزأ من هويتنا وثقافتنا، وعنصرنا أساسياً من مكونات الشخصية المغربية، ونحث الحكومة على المضي قدماً بهذا الملف بجد وإرادة صلبة وقوية لأن هذه القضية، هي أولاً تعبير عن الإرادة الملكية السامية...

السيد الرئيس:

انتهى الوقت المخول لكم... شكراً، الكلمة الآن لأحد المستشارين المحترمين من فريق التحالف الاشتراكي.

إذن هنا يتبين أن الفلاح وقع ضحية عملية غش من الدرجة الأولى، وهذا خطير، لأن الثمن الذي تعرضه الشركة الوطنية لتسويق البذور على الفلاحين المتضررين، لا يتماشى مع الثمن الحقيقي الذي حدد في آخر الموسم بين سوناكوس والجمعية الوطنية لمكثري البذور، بالنسبة للدرجة الأولى والدرجة الثانية، والإخوان ديال سوناكوس اللي تتيبوعوا راه عارفين هاذ الأرقام.

ومن هذا المنبر، ندعو الحكومة إلى ضرورة التدخل الفوري والعاجل لإنصاف وتعويض المكثرين المتضررين، الذين لا زالت منتوجاتهم متراكمة في مراكز الاستقبال، وكذا اعتماد الثمن الذي حددته الدولة في السابق بالنسبة للدرجة الأولى والثانية، لأن هذا الموضوع جعل كل المكثرين على الصعيد الوطني امتنعوا عن إبرام العقد لهذا الموسم إلى أن يحل المشكل، ونحن نعلم ما يترتب عن هذا الامتناع، علماً السيد الرئيس أننا في الفريق الحركي سبق وأن نبهنا الحكومة بتاريخ 9 يونيو 2009 عن طريق الإحاطة بهذا المشكل.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت، تطبيقاً للملاحظات التي سبقت... ثلاث دقائق انتهت منذ مدة، شكراً.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، وأرجوا أن لا تواخذوني، طبعاً لما وقع في سابقكم... فريق التجمع الوطني للأحرار، إحاطة من الإخوان المستشارين أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، إلى ما كايين، كان غاييين، إذن نمر إلى الإحاطة ديال فريق التحالف الاشتراكي، تفضل... شكراً.

المستشار السيد الحو المربوح:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً السيد الرئيس،

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حلت خلال الأيام القليلة الماضية الذكرى الثامنة لخطاب أجدير، الذي يعتبر بحق محطة تاريخية، وضعت اللبنة الأساسية لتطوير الثقافة الأمازيغية، وإعطائها مكانتها كثقافة متطورة، تحمل كل الموصفات العلمية والتقنية للثقافة بمفهومها الحديث.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أريد، السيد الرئيس، أن ألفت الانتباه، وأحيط علما بمجالة الأوضاع الاجتماعية الحالية ببلادنا، وبالخصوص داخل المدن، لا أتحدث عن البوادي.

إشكالية النقل الحضري اليوم أصبحت تعرقل بشكل قوي وواضح ومخيف بالنسبة لاستقرار البلاد، أكادير توقف النقل الحضري منذ ما يزيد عن شهر، والجامعة توقفت عن التشغيل لعدم وجود النقل الحضري، الرباط منذ البارحة توقف النقل الحضري، الدار البيضاء، ومدن أخرى، كل هذا بسبب ما يسمى بمحاولة تحويل هذا القطاع إلى القطاع الخاص عن طريق التدبير المفوض، أليس من حقنا أن نشك في مدى جدية هذه السياسة، لا أقصد التدبير المفوض، إنما الكيفية التي يعالج بها، ويأخذ المواطن هو آخر من يستفيد في آخر المطاف، الذي يتمنى أن يكون هناك جدوى وأن تكون هناك جودة، فإذا بالعمال والمشغلين هم أولى الضحايا لهذا القطاع.

إذا أضفنا إلى ذلك الحالة التي تعرفها البلاد من استفحال حوادث السير خلال المدة الأخيرة، إذا أضفنا إلى ذلك استفحال الجريمة بمختلف أشكالها، فأصبح الإنسان الآن في قعر داره يعيش خوفاً وشبح الخوف، خصوصاً النساء.

هذه العوامل، ونحن في الدخول، وفي بداية أول اجتماع، والحكومة ستطرح - بدون شك - خلال هذا الأسبوع القانون المالي، ألا ترون معي أن هذه الأوضاع ستفتح، ستوسع هامش المخاطر أو الاحتقانات، التي قد لا تساعد الحكومة في تنفيذ برنامجها، ولا تساعدنا كذلك في الحفاظ أو العمل على استقرار البلاد؟ أظن أن هناك ضرورة إلى تفعيل سياسات عمومية حقيقية، التي تستحضر مصلحة المواطن ومصلحة البلاد بالدرجة الأولى.

وشكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً لكم على احترام الوقت، الإحاطة الخامسة للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدتان الوزيرتان،

السيدات والسادة المستشارين،

باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، نساهم في هذه الإحاطات طبقاً لمقتضيات القانون الداخلي في مادته 128.

إحاطتنا اليوم تدرج في سياق القلق العميق الذي يعترى المسألة الاجتماعية بكل مكوناتها، وعلى رأسها الشغيلة المغربية، هذا القلق العميق يؤثره تراجع الاهتمام بالشأن السياسي، يؤثره تراجع الثقة في المؤسسات، يؤثره تراجع الوضعية الاقتصادية جراء الأزمة الاقتصادية والتدبير الحكومي، يعترى غياب الحكومة من دائرة الحوار الاجتماعي، سنة بيضاء عشناها في المركزيات النقابية، من غشت 2008 إلى أكتوبر 2009، بدون حوار اجتماعي منتج.

كذلك مؤشرات وإجراءات قامت بها الحكومة، وقام بها آخرون خارج الحكومة، وعلى رأسهم والي بنك المغرب، الذي يحذر من أي التفاتة إلى دعم القدرة الشرائية للمأجورين.

كذلك إجراءات حكومية من قبيل تفضيل السيد وزير المالية للاجتماع مع الباطرونا، والاستماع إلى وجهة نظرها وطلبها حتى قبل أن يجتمع مع الأغلبية، وإهمال المركزيات النقابية.

كذلك الارتفاعات المتوالية في الأسعار، وعشتم وعشنا جميعاً الثمن والسعر الذي وصلت إليه الطماطم. كذلك هناك احتقانات متعددة، لا نجد آذاناً صاغية، احتقانات في قطاع النقل الحضري، احتقانات في قطاع التعليم، احتقانات في قطاع المالية، احتقانات في قطاع الجماعات المحلية، احتقانات في مؤسسات خاصة، وعلى رأسها الشركة الوطنية للشاي والسكر، التي تستعد لتسريح أكثر من 200 عامل.

إذن على الحكومة، في ظل هذا الوضع، أن تستمع للمركزيات النقابية، نحن مقبلون على جولة جديدة من الحوار الاجتماعي، من هذا المنبر نتوجه للحكومة لنقول، لن نبق مكتوفي الأيدي أمام هذه السياسة، التي يتضح جلياً أنها لن تكون جدية باحترام الشغيلة المغربية.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي، و طبقا لأحكام المادة 128 من النظام الداخلي أن أحيط بجلستنا الموقر علما بالنقاش الجوهرى الذى يعرفه مجتمعنا بعد مجموعة من الإخفاقات المؤلمة في مجالاتنا الرياضية، سواء على مستوى ألعاب القوى أو كرة القدم، التي شكلت فيها نتائج منتخبنا الوطنى نكسة حقيقية.

ونعلم، السيد الرئيس، أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يولي أهمية قصوى للنهوض بالقطاع الرياضى، سواء من خلال المنشآت، ومن ضمنها أكاديمية محمد السادس للرياضات أو على مستوى قيمة الدعم الذى أمر جلالتة بصرفه للقطاع الرياضى، وهو ما يحتم وجود نتائج حقيقية بموازاة مع هذا المجهود الهام. ونأمل أن يكون تعيين وزير جديد لقطاع الشباب والرياضة، وتجديد نخب بعض الجامعات، ومن ضمنها جامعة كرة القدم أن يقدم إضافات نوعية من خلال تطوير الممارسة الديمقراطية على مستوى قوانين انتخابات رؤساء الأندية ومكاتبها، خاصة وأن ميزانية بعض هذه الأندية تفوق ميزانيات جماعات محلية، مما يستدعى التفكير في إخضاع هذه الميزانيات لافتحاصات المجلس الأعلى للحسابات، وللحفاظ على المال العام.

كما نأمل أن يتم توسيع دائرة البنيات الرياضية لاكتشاف المواهب، من خلال إعادة الاهتمام بالبطولة المدرسية، كخزان مهم وأساسى لتطعيم المجال الرياضى، واعتماد مخططات مبنية على ثقافة النتائج والمردودية، عوض ثقافة المحاباة والزبونية.

لذا، السيد الرئيس، نلتمس منكم أن يعمل مجلسنا الموقر على عقد لقاء استعجالي للجنة المختصة في أقرب الآجال لفتح نقاش متميز، يمكننا من التعرف على استراتيجية الوزارة المعنية والجامعات الرياضية، وتقديم أفكار تنطلق من واقع الممارسة. مجلسنا الذى يضم في صفوفه العديد من الممارسين على مستوى المجال الرياضى. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا لكم على احترام الوقت.

المستشار السيد محمد فوزى بنعلال رئيس الجلسة:

شكرا.

لذلك فلتقوية الجبهة الاجتماعية، لتقوية الصف الوطنى، في ظل ما يحاك ضد الوطن، سواء على مستوى الوحدة الترابية لبلادنا، إن على مستوى المشروع الحدائى الديمقراطى، الذى ناضلنا من أجله كقوى وطنية ديمقراطية، وضحينا من أجله لأكثر من عشر سنوات، نريد من الحكومة أن تلتفت إلى المسألة الاجتماعية، وأي تماون في هذا المجال من شأنه أن يكرس...

السيد الرئيس:

شكرا، انتهى الوقت المخصص لكم، نمر الآن إلى...

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن أتم إحاطتي علما التي أتقدم بها، نعم اتفقنا جميعا على احترام القانون الداخلى، لكن هناك إحاطة علما استغرقت سبعة دقائق، لذلك استثناء اسمحوا لنا بأن نتم مداخلتنا، وفي الجلسة المقبلة سيلتزم الجميع بمقتضيات القانون الداخلى، لذلك أقول ونحن من هذه المؤسسة المسؤولة، على الحكومة المغربية أن تجعل...

السيد الرئيس:

أنا مخرج لأنني لم أنتبه إلى كيفية التحكم في الوقت، وبالتالي تركت الزمام للأخ بنشماس، فقط سهوا مني، لأنني لم أكن على بينة أن هناك آلة تواكب عملكم، وبالتالي أرجوكم أن تتفهموا وضعيتي، أنا في "البيزطاج" الآن وأن تأخذوا فقط الوقت المخصص لكم. شكرا.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

إذن كلمتان السيد الرئيس... أننا في الفيدرالية الديمقراطية للشغل والفريق الفيدرالى كانعكاس لهذه المركزية داخل هذا المجلس، عازمون على الدفاع عن قضايا الشغيلة المغربية وقضاياها الأساسية، ونتوجه بالحكومة أن تكون جديفة في التعامل معنا. شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا لكم على تعاونكم، الكلمة الآن لآخر إحاطة من الفريق الاستقلالي.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة ياسمينه بادو وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

في البداية أريد أن أشكركم السيدة المستشارة على هذا السؤال الذي سيمكننا من تنوير الرأي العام حول وباء، اللي حقيقة الكل يتحدث عنه، وكان هناك مخاوف منه.

ففي البداية لا بد من التأكيد على فعالية ونجاعة الإجراءات التي اتخذتها بلادنا لمواجهة هذا المرض، لماذا؟ لأنه لحد الآن لم نسجل إلا حالات معظمها مستوردة من الخارج، إذن أول شيء اللي خصنا نسجله أن معظم الحالات كلها مستوردة من الخارج، ما معنى ذلك؟ على أن الفيروس مازال ما بادش كيتنقل يعني داخل البلاد.

ثانيا، بلغ عدد الحالات إلى حدود الأمس فقط إلى 173 حالة، مقارنة مع البلدان أخرى، فيبقى عدد المصابين بهذا الوباء جد ضئيل جدا، وكلها شفيت، يعني والله الحمد لم نسجل أي وفاة بسبب هذا الوباء، إذن كل الحالات شفيت، باستثناء ثلاث مرضى اللي مازالوا تحت العلاج، لأنه يله دخلوا هادي ثلاثة أيام داخل المستشفى.

فلإشارة فإن بلادنا واصلت العمل باعتماد كافة التدابير والإجراءات التي كانت معتمدة منذ سنة 2005 في إطار برنامج أنفلونزا الطيور.

وفي هذا الإطار عملت الوزارة، ولا زالت تعمل على تحصين شبكة الترصد الوبائي، وذلك من خلال:

- تفعيل لجنة اليقظة على الصعيد المركزي والجهوي والإقليمي، كما أنه تمت تقوية الترصد الوبائي؛

- تكوين مخزون استراتيجي من الأدوية والمستلزمات الخاصة بالوقاية، وهنا خصنا نقولو على أن بلادنا والله الحمد، أولا عندها مخزون كافي (Tamiflu l'antiviral) اللي هو الدواء اللي كيتعالجوا به، ولكن في حالة ما انتشر الوباء، وهاد المخزون أصبح غير كافي، لنا شركة وطنية اللي قادرة أنها تصنع دواء جنيس، يعني ذات نفس الجودة لمواجهة هاد الأنفلونزا.

بطبيعة الحال كايين هناك تخطيط وتنسيق بين جميع القطاعات المعنية، ومن بينهم التربية الوطنية، تتبع وتقييم الوضعية الوبائية في

إذن نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 17 سؤال، 4 منها آنية موجهة لقطاع الصحة والتربية الوطنية، و 13 سؤالا عاديا موزعة في قطاعات: الصحة، التربية الوطنية، الشؤون الخارجية، الإسكان والتعمير، الطاقة والمعادن، التشغيل، الصناعة والتجارة، الشؤون الاقتصادية والعامه، الصناعة التقليدية.

إذن نستهل هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة إلى السيدة وزيرة الصحة، وعددها 4 أسئلة، السؤال الأول الموجه إلى السيد وزيرة الصحة حول إستراتيجية مكافحة داء أنفلونزا الخنازير لمستشارين المحترمين السادة: زبيدة بوعيداد، لطيفة الزيواني، محمد علمي، علي سالم الشكاف، مولاي الحسن الطالب، عبد الرحمن أشن، عمر مورو، دحمان الدرهم، أي بكر عبيد، بوشعيب هيلالي، سعيد أسرار، محمد نقاد، عبد الوهاب بلفقيه، مبارك النفوي، مولود السقوق، حفيظ وشاك، الجيلالي الصبيحي، محمد الصمدي، مصطفى الهيبه، المختار صواب، حماني أمخزون، إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات الوزيراتان،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

رغم الجهود المهمة التي بذلتها وزارة الصحة من أجل مواجهة انتشار داء أنفلونزا الخنازير، الذي ثبت أن كل حالات الإصابة به تأتي من الخارج، فإن التهديدات قائمة في أن ينتشر هذا الوباء ويهدد الصحة العامة ببلادنا.

وفي هذا الصدد، فإننا نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإستراتيجية التي أعدتها وزارتك لمواجهة هذه التهديدات؟ كما نسائلكم عن الاستعدادات التي قامت بها وزارتك للتصدي لهذه الآفة خلال مرحلة الخريف والشتاء، سواء عبر الآليات الوقائية أو العلاجية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشارة المحترمة، الكلمة للسيدة الوزيرة، تفضلي.

العالم، وكذا المعلومات العلمية الجديدة، وآخر المستجدات المتعلقة بهذه الجائحة.

الوقاية، كانت هناك وصلات تحسيسية عبر الشاشة التي سنكتفها، واللي غادي نوسعها، غير فقط بالنسبة للوقاية شيء مهم، إذا سمحتم فقط في ثانية لأنها مهمة، هو اللقاح، المغرب يعني اشترى ما يكفي له من اللقاح، كتعرف كاين هناك تأخير في المنتج على الصعيد الدولي، فبمجرد أن نصل بهذا التلقيح، سنشرع في عملية التلقيح لكل من يجب أن يتم تلقيحه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير الصحة، الكلمة في إطار التعقيب، تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعباد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدتان الوزيران،

السيد الوزير،

إحوتي، إحوايي المستشارين،

بداية نشكر السيدة الوزيرة على الجهود المبذولة فيما يخص الإستراتيجية الوطنية للتباعد، والجهود على مستوى لجنة اليقظة لتتبع الإستراتيجية، لكن نحن نعلم أنه على المستوى العالمي هناك نوع من التهويل، نظرا لعدة أسباب: الأولى أنه في 2002 كان هناك خطر مرض حاد تنفسي اللي هو السارس، وكان آنذاك وزارة الصحة قامت بكل الجهود لتتبع هذا المرض، والله الحمد لم يقع شيء. في 2005 نفس الشيء على مستوى أنفلونزا الطيور، وكانت لجنة اليقظة على مستوى وزارة الصحة، وكانت إلزامية من طرف المنظمات العالمية لكي تخصص ميزانية 30% لكل دولة، واشترينا آنذاك أدوية، واشترينا معدات، لكن وللأسف كان البعض منهم اللي ولاو (périme)، واللي فات الوقت دياهم.

الآن أمام هذا التهويل العالمي، فيما يخص درجة خطورة هذا الداء، مع العلم أن أنفلونزا الطيور، كنا آنذاك بأنه أكثر من 60% بعدد الوفيات اللي يمكن هاد الفيروس يؤدي إلى هاد المرض، والحمد لله لم يحصل هذا، الآن عدد الوفيات المرتقبة فيما يخص الأبحاث العالمية ما غاديش يفوت 0.1%، وبالتالي الآن نلاحظ بأنه الحمد لله في

5 بلادنا حقيقة عدد الوفيات مكابننش، في العالم وصلنا تقريبا لآلاف، ولكن لماذا طرحنا هذا السؤال؟

رجاء، طرحنا هذا السؤال لكي نعتد أولا في الإستراتيجية الوطنية على الوقاية الأفقية في القطاع المختص، وكذلك الإستراتيجية الأفقية اللي هي أساسية، واللي خصنا ناخذوها بعين الاعتبار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيدة الوزيرة للرد على التعقيب

السيدة وزيرة الصحة:

أنا أشاطر رأي السيدة المستشارة حول الوقاية، فلذلك كانت هناك حملات للوقاية، اعتمدت على أولا النظافة، والنظافة هي أساسية وغسل الأيدي، وهاد الشيء كاين، هاذ البرنامج ديال الوقاية، كذلك حنا كتبعوه مع وزارة التربية الوطنية، ويجب أن يتم تكييفه. كاين هناك تهويل -بطبيعة الحال- على الصعيد الدولي، ولكن المسؤولية ديال قطاع وزارة الصحة هو أننا نقتنوا كل ما يجب أن نقتنيه في حالة ما، هذا واجبنا، لأنه إذا أصبنا بهذا الوباء، وما كناش هيأنا أنفسنا، آنذاك سنقع حقيقة في كارثة.

وغير بغيت أنه على أنه ما تم اقتناؤه من أدوية آنذاك بالنسبة لوباء أنفلونزا الطيور مازال ما فاتوش الوقت وما زال صالح للاستعمال.

وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن نمر إلى السؤال الثاني الموجه كذلك إلى السيدة وزيرة الصحة حول انتشار مرض الشمانيا ببعض مناطق المملكة للمستشارين المحترمين السادة: يوسف بنجلون، محمد عبو، إبراهيم الحب، عبد الرحيم عماني، عبد الله الغوتي، عبد الواحد الشاعر، مصطفى الشهواني، لحبيب لعلج، عبد العزيز بوهودود، عادل طلحة، خيرى بلخير، عبد السلام أمغار، محمد مفيد، شفيق بنكيران، العلمي التازي، الحسين اشنكلي، عبد القادر سلامة، الحو المبروح، لحسن العواني، عبد العزيز بنين، لحسن عباد، أحمد البوزيدي، مولاي محمد مسعود، حسن سليغوة، توفيق كامل، الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السي الحو المبروح.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة، عاد للظهور مرة أخرى مرض جلدي خطير بالمناطق الجنوبية الشرقية للمملكة، خاصة بإقليمي الراشيدية وزاكورة. وقد أثار هذا الداء المسمى باللشمانيا، والمنتشر على نطاق واسع في هذه المناطق، حالة من الرعب والهلع وسط السكان، كما أثار تساؤلات المواطنين حول الإجراءات التي اتخذتها المصالح المختصة لتطويره والحد من انتشاره.

ولذا نسائلكم السيدة الوزيرة عن الإجراءات التي اتخذتها وزاراتكم لمعالجة هذا الوضع الذي أخذ يتفاقم مرة أخرى.

وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة،

تفضلوا.

السيدة وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات السادة المستشارين،

في الواقع هاذ مرض اللشمانيا، الذي يهيم بعض المناطق من ضمنهم منطقة الراشيدية وزاكورة منذ سنوات، حقيقة هذا يعني إشكالية اللي هي الآن مطروحة حقيقية، وهو كذلك تحدي كبير اللي هو مطروح ماشي فقط لقطاع الصحة، ولكن لقطاعات أخرى، من ضمنهم وزارة الفلاحة ووزارة الداخلية عبر الجماعات المحلية، لأنه محاربة اللشمانيا ما فيهش غير فقط التكفل بماذ المرضى، حنا راه وزارة الصحة قائمة بالواجب دياها بتوفير الأدوية الضرورية اللازمة بالتكفل من المرضى، ولكن محاربة هذا المرض، حنا دائما نترجعو للوقاية، خص الوقاية من هذه الأمراض، اشنو هي الوقاية من هذه الأمراض؟ هي وضع آليات اللي ميبقاش هناك الحشرات والفيروسات بكثره يجاورون المنازل والسكان، لأن تعرفو على أن هذا المرض ينتقل من الحيوان إلى الإنسان.

فلذلك، وللتصدي لهذا المرض، وضعنا إستراتيجية من خلال

البرنامج الوطني لمحاربة داء اللشمانيا، والتي ارتكزت على العديد من المحاور، ربما أن الوقت متيسمحش باش ندخلوا بالتفاصيل، ولكن تتعلمو على أن هذا البرنامج الوطني متمكناش على أنه نحاولو أن متبقاش هاذ المرض بالخصوص في هذه المناطق.

فلذلك كانت هناك خبير، طلبنا من المنظمة العالمية للصحة أن

يقوم خبير في هذا المجال باش يدير واحد التقييم لهذا الوضع، هذا ما فعله في شهر يناير 2009، إذن كان هناك تقييم لهذا البرنامج، كايين هناك توصيات اللي خرجت على هذا التقييم، ونحن بصدد إعداد إستراتيجية جديدة اللي غادي تضم وزارتي الداخلية والفلاحة ليمكن لنا أن نواجه هذا المرض، وضروري على أننا جميعا، لأن كيف قلت وزارة الصحة، يجب على أن الجماعات المحلية ووزارة الفلاحة كذلك تنخرط معنا لنتمكن من التغلب على هذا المرض.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب الواضح والصريح، فعلا إنه

إشكال، مشكل قائم، وبالتالي أصبح مشكل للجميع.

هدفنا من طرح هذا السؤال، السيدة الوزيرة، حنا كنعرفو باللي

الوزارة والمصالح المحلية تيقوموا باللي عليهم، وباللي عندهم باش يحاولوا يداويو، ولكن مع الأسف هاذ المرض خصو التجيت ديالوا من الأصل ديالوا، والأصل ديالوا كيف ما قلتو هو الوقاية.

المشكل المطروح الأساسي هو اشنا هي المصلحة أو اشنا هي

الوزارة اللي هي خصها تكون المحور الأساسي ديال المشكل، حنا كنظنو باللي أن المشكل مشكل ديال الصحة، اللي كنطلبو وهو وزارة

الصحة تكون هي المحور الأساسي، وهي اللي تفعل القطاعات

الأخرى، هي اللي توظر الجماعات باش يقوموا بما يجب القيام به من

تنقية المطارح العشوائية، من الفيروس، إلخ... هي اللي يمكن لها تقوم

بالمبادرة، لأنه المشكل أولا مشكل صحة، تقوم بالمبادرة باش تفعل

التدخل ديال المصالح الخارجية على صعيد هذه الأقاليم، ويمكن لها

تطلب حتى من الداخلية باش يمكن توظر الجماعات المحلية باش يقوموا

بالواجب دياهم، اللي فعلا بعض المرات ما كيقوموش به، يمكن ماشي

عن عمد، ما عارفينش، وهنا خص التأطير، لم لا بعض اتفاقيات الشراكة مع هذه الجماعات في هاذ المناطق اللي فيها هاذ المرض، باش يمكن نقضيو على الأسباب ديالها.

نقطة أخيرة السيد الوزيرة، وهي مهمة جدا، أنكم لجأتم للمنظمة العالمية للصحة، وهنا كنتظرو يمكن يكون شي خبراء اللي يمكن يفيدونا أمام هاذ المعضلة. وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

شكرا، أنا أشاطر رأي السيد المستشار، على أن بطبيعة الحال وزارة الصحة هي اللي عندها، يعني المحاور الأساسي في هذا الملف، ولنا أن نعبى معنا جميع الجهات التي غادي تمكنا أننا نتغلبو على هذه المعضلة بالتحسيس، ببرنامج واضح المعالم، هذا هو اللي بعد التقييم الذي قام به الخبير، والتوصيات التي انتهى إليها من خلال تقريره، الآن نحن نعد واحد المسودة التي سنناقشها مع فرقائنا، وسنبتدى إن شاء الله في بداية السنة العمل على هذه الإستراتيجية للتصدي لهذه الظاهرة، اللي أنا تنشاطر كذلك رأي السيد المستشار، اللي هي حقيقة مقلقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

هناك السؤال الثالث الموجه كذلك إلى السيدة وزيرة الصحة حول الأدوية المستنسخة، للمستشارين المحترمين: إدريس الراضي، عبد المجيد الهاشي، عادل المعطي، الحسن نبيه، الغازي لغرابية، عمر الجزولي، البشير أهل حماد، عبد الحميد أبرشان، أحمد النماوي، محمد تاضومانت، المهدي زركو، محمد الحسيني، الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

كانت هناك لجنة ترخص للترويج للأدوية المستنسخة، وهذه اللجنة تتكون من عدة خبراء متخصصين، الشيء الذي يجد من المخاطر بمختلف أنواعها، وكذلك ضمان فعالية الأدوية وحماية صحة المواطنين. لكن الآن سمعنا أن مسطرة الترخيص وقعت عليها تغييرات

حيث أصبحت تدبر من طرف مديرية الأدوية و الصيدلة دون اللجوء إلى لجنة الخبراء والمتخصصين، مما يثير بعض التخوفات من وقوع انزلاقات إرادية أو غير إرادية.

لذا نتساءل معكم السيدة الوزيرة المحترمة عن مسطرة الترخيص لترويج وإنتاج الأدوية المستنسخة المطبقة حاليا، وهل لدى الوزارة آليات للتتبع والمراقبة المستمرة لصناعة الأدوية؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

إن كذلك هذا موضوع مهم جدا ديال الأدوية المستنسخة أو الجنيسة، العبارة التي نحن نستعملها في وزارة الصحة هي الأدوية الجنيسة، تكتسي أهمية بالغة، لماذا؟ لأن كنعرفو على أن الأدوية الجنيسة هي اللي كتمكن الجميع، أن تكون في متناول الجميع، نظرا لانخفاض الأسعار مقارنة مع الدواء الأصلي.

الآن السياسة اللي كتوضعها في وزارة الصحة، السياسة الدوائية مرتكزة أساسا على الدواء الجنيس، وبالتالي لا يمكن لنا أن نقول أن أو ما نحرصوش على أننا نوضعو جميع الآليات اللي تمكنا هاد الدواء الجنيس أن يكون في نفس الجودة من الدواء الأصلي،

فلذلك حنا نحرصو في وزارة الصحة على جودة جميع الأدوية، كانت أدوية أصلية أو أدوية جنيسة، حيث نعمل على إخضاعها لكل المعايير الدولية، وأقول الدولية، والمحددة من طرف المنظمة العالمية للصحة، وللتذكير على أن المختر الذي يحلل الأدوية قبل أن يعطي الترخيص لهذا الدواء كان جنيس أو كان أصلي هو مصادق عليه من طرف المنظمة العالمية للصحة.

و من أجل جعل الأدوية الجنيسة في متناول كل الفئات الاجتماعية، بأتمنة وجودة أفضل، فإن وزارة الصحة تتوفر على مصالح مختصة معبأة للإشراف على متابعة هذا الملف.

غير شي فكرة على مثلا عدد الزيارات لكل معمل معمل، مثلا إلى كان شي فكرة عندكم السيدة الوزيرة المحترمة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

أقول بأن التفتيش عندنا مستمر، مع الأسف ما عنديش الأرقام بالتدقيق، ولكن كونوا على يقين على أن هناك كايين تفتيش مستمر، وبالإضافة إلى ذلك يمكن لنا نقولو على أن بلادنا تحتوي على شركات لصناعة الأدوية من جودة عالية، وذلك معترف به دوليا إلى حد على أنه أصبحت هذه الأدوية التي تنتج في بلادنا تصدر إلى الخارج، ولكن رغم ذلك كيف قلت لكم كايين هناك الصرامة، كايين هناك المراقبة، كايين هناك التفتيش، لأن هذا أمر يتعلق قبل كل شيء بسلامة المواطنين والمواطنات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن نمر إلى آخر سؤال موجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول الأدوية الصينية، للمستشارين المحترمين: عبد الحكيم بنشماش، مكي الحنكوري، جمال بونهير، الشيخ أحمدو الدبدا، أحمد الكور، لحبيب بنطالب، عبد الرحمان لبدك، عزيز اللبار، عبد الرزاق الورزازي، إسماعيل مغاري، الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مكي الحنكوري:

شكرا السيد الرئيس.

حضرات السيدات والسيدات الوزيرة، السيدات والسادة المستشارين، السيدة الوزيرة،

السؤال ديالنا كيجي في الحقيقة تنمة للسؤال السابق، هو احنا ماشي ضد ديال التحرير ديال السوق ديال الأدوية، فمؤخرا المستهلك لاحظ باللي هناك لجوء لدول، الصين ما هو إلا مثال، لاستيراد أدوية بثمان رخيص، والرأي العام يتساءل، لأنه عندما يرى أن الثمن فيه فرق كبير جدا، بعض المرات يصل إلى 60 أو 70%، يتساءل مدى صلاحية وجدية هذا الدواء.

وهكذا للحصول على رخصة القبول لبيع الأدوية الجنيسة، ينبغي إتباع نفس المسطرة بالنسبة للأدوية الأصلية، ولم يحصل أي تغيير، بالعكس، إن قانون الصيدلة الجديد أتى بإجراءات أكثر وأكثر صرامة بالنسبة للأدوية الجنيسة، حيث بعد دراسة الملف الإداري والتقني، يتم عرضه على لجنة الخبراء، وهذا ما فيه حتى شي تغيير، ما زال أنه يتم عرض هذه الملفات على لجنة الخبراء، التي تتكون من أساتذة من التعليم العالي في الطب، العاملون بالمرافق الاستشفائية الجامعية الوطنية، كل واحد حسب اختصاصه، ليطم عرضه أخيرا على المختبر الوطني لمراقبة الأدوية التابع لوزارة الصحة من أجل منح الرخصة النهائية لبيع الأدوية. والجدير بالذكر أن مدونة الأدوية والصيدلة الجديدة أصبحت تشترط في مستحضرات الأدوية الجنيسة مسألة التكافؤ الحيوي، (la bioéquivalence) هذا معناها أن تتجيب واحد الشهادة ديال التكافؤ الحيوي اللي كتقول أن هاد الدواء الجنيس عندو نفس المعايير والجودة من الدواء الأصلي.

إذن كونوا على يقين على أن هاذ المسألة ديال الأدوية هي مسألة أولا كتدخل في سلامة و صحة المواطنين، ولا يمكن لوزارة الصحة أن تتهاون فيما يخص جودة الأدوية التي تباع في الصيدليات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لك السيد المستشار، تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على الجواب ديالكم، إذن نكونو مطمئنين بأنه ما كايين حتى شي تغييرات فيما يخص تدبير المسطرة ديال الترخيص، غير لدى إعدادنا لهذا السؤال سمعنا كذلك بأنه المفتشية اللي كانت كتفتش المختبرات الصناعية ديال الأدوية، ما بقاتش كتشغل كيف ما من قبل، معناها أنه احنا كنسمعو، وخصنا نبلغوكم السيدة الوزيرة، معناها أنه هذيك المعامل اللي كتصنع الأدوية ما بقاتش تحت المراقبة المستمرة كيف ما كانت من قبل.

لذا كنطرحو عليكم هاذ السؤال، واش ما وقع حتى شي تغيير فيما يخص التفتيش؟ وإلى كان التفتيش باقي كيف ما كان ابغيناك تعطينا

لذا نسائل السيدة الوزيرة على مدى صحة الأخبار المتداولة في السوق، ونرجو نوع من الصرامة ومن التدقيق في المراقبة ديال الأدوية، ماشي معنى تشكو في الكفاءات وفي الجدية ديال المختبرات المختصة في هاذ الشيء، ولكن تنظبو شوية ديال الصرامة، حيث أنه المواطن يرى في السوق أن هناك أدوية متداولة، ومع الأسف في بعض الأحيان في أماكن عمومية كتداول بدون إسم أو مكتوبة عليها أسماء لا يقرأها القارئ المعروف في المغرب. وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضل.

السيدة وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد الرئيس،
السيدات المستشارات،
السادة المستشارين،

أولا خصنا نميزو ما بين شيئين، ما بين الأدوية التي تهرب، اللي يمكن هي أخطر من مواد التهريب اللي خصنا نحاربوها، وما خصهاش تدخل، وما خصهاش تباع اللي هي يمكن تكون مصدرة من أي بلد من العالم، من الصين أو من أي بلد، واللي هي ما ديزاش من القنوات الشرعية، هاذي يمكن تجي من الصين، كتجي من أي بلد آخر، والأدوية التي تباع وتدخل من القنوات الشرعية عبر صانعي الأدوية، ثم تمر على مراقبة وزارة الصحة، ثم عاد كتوصل للصيديات كي تباع.

فمكاينش شي صيدلية، مكاينش شي دواء كيتباع، مكنهضرش على ديال التهريب اللي غادي يتباع، كنهضر على الصيديات، لأن الصيديات هما بوحدهم اللي مؤهلين، يعني بمقتضى القانون، باش يبيعوا للمواطنين والمواطنات الأدوية، ذاك الأدوية التي تباع عبر الصيديات كلها تمر، كيف قلتها من قبل، من المختبر ديال وزارة الصحة، ونقول لكم أكثر من ذلك، فالبنسبة للمصدر عليه إثبات مطابقة ماشي غير الأدوية والتحليل اللي كنفوموا بها، قبل ما نبدأ يعطينا مطابقة المواد الأولية للمعايير الدولية.

المواد الأولية حتى هي خاضعة للمراقبة وتشوفو منين هي ماجية، ومن جهة فالمستورد يخضع لمواد أولية كذلك لتحليل مخبرية، فوزارة

الصحة بدورها، ومن خلال مختبرها الوطني لمراقبة الأدوية تسهر على التأكد من مدى مطابقة هذه المواد الأولية للمواصفات المعمول بها من طرف المنظمة العالمية للصحة.

ولكن كذلك ماشي اللي ماجي من الصين راه كلو ماشي مزيان، إلى كان كيستجيب للمعايير والدقة والجودة، على أي حال حنا ما كنشوفوش يمكن لو يجي حتى من بلاد أوروبا أو أمريكا، من الضروري أنه يخضع كأى دواء إلى المراقبة والتحليل، قبل أن نرخص هذا الدواء نعطيه الترخيص لكي يباع للمواطنين.

ونعاود أؤكد على أن الدواء ماشي منتج كأى منتج، الدواء كيمس السلامة ديال المواطنين، كيمس صحة المواطنين، لأنه يمكن يكون هو السبب ماشي غير ديال التسمم، يمكن هو كذلك السبب في أنه ذاك المرض غادي يبقى يتفاحش، وماغاديش ييرا به المواطن، فدور وزارة الصحة هي المراقبة المستمرة، عبر كذلك الصيدالة المفتشين لكل من شركات التصنيع والموزعين والصيديات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هناك تعقيب السيد المستشار ؟

المستشار السيد مكي الحنكوري:

شكرا السيدة الوزيرة.

أؤكد أن هناك أدوية توزع بمستشفيات عمومية لا تعرف إلا بلونها، حيث أن هناك أدوية حمراء وأدوية كحلة وأدوية لون آخر، لذا فالطبيب عندما يرى أنه توزع من الضروري أن يعرف ماهية الأدوية، لأن كايئة أدوية كتوزع في الشكاكات كحلة أو بيضة، يجب أن نعرف مصدرها و النوع ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الصحة:

بالنسبة للأدوية التي توزع داخل المستشفيات، والتي تعطى للمرضى، أولا ماشي كل مستشفى كيدير الصفقة ديالو، كايين هناك صفقة على الصعيد الوطني التي تقوم بها وزارة الصحة، وكذلك كنفقتبو إلا الأدوية التي مرت من كل المراحل التي ذكرتها من قبل، فقط هذه الأدوية هي اللي كايئة داخل مستشفيات وزارة الصحة، ما

والمشكل الأساسي اللي كاين هو تقريبا هاذي شهر ونصف هو الأقسام ديال السادس معطلون، وهما في آخر السنة غادي تلقاوا امتحانات موحدة، فكيفاش هاذ التلامذ غادي يمشيو لهاذ الامتحانات، وهما ما قراوا تقريبا هاذي شهر ونصف.

ناهيكم السيد الوزير على المشاكل الأخرى اللي تتعيشها هاذ المدارس في العالم القروي، من عدم توفر الماء والكهرباء والطرق وأسوار وحراس إلخ...
السيد الوزير،

كان الأمل بزاف مرتبط بالبرنامج الاستعجالي اللي اسمعنا عليه كثير، ولكن خيبة الأمل في هاذ الدخول المدرسي لأن المشكل عاد زاد تدهور سنة على سنة.
لذا السيد الوزير نسألكم: هل كاين واحد الرؤية واضحة لمعالجة هاذ الوضع ديال التعليم، ولاسيما في العالم القروي.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر إلى السؤال الآبي الثاني الموجه كذلك إلى السيدة الوزيرة حول الموسم الدراسي الحالي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، محمد السوسي الموساوي، كافي الشراط، خديجة الزومي، عبد العزيز عزابي، عبد السلام اللبار، النعم ميارة، محمد بلحسان، حباشيش التجاني، عبد الغني مكاوي، تفضل السيد المستشار لبط السؤال.

المستشار السيد عبد الغني مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات والسادة المستشارين المحترمين،

تبذل الحكومة مجهودات حثيثة من أجل ربح رهان إصلاح نظام التربية والتكوين، طبقا للتوجيهات الملكية السامية في هذا المجال وللميثاق الوطني للتربية والتكوين، والالتزامات الحكومية كما تم الإعلان عنها بالتصريح للسياسة العامة للحكومة، كما تعتبر الإنجازات المحققة ثمرة مجهود متواصل ساهمت فيه إلى جانب القطاع الحكومي جميع مكونات المجتمع المغربي، من قطاع خاص، جماعات محلية،

كاين حتى شي دواء آخر من أي نوع آخر اللي كيكون داخل المستشفيات، أوكد ذلك وإن كان العكس اعطينونا الدليل، لأن هاذي مسألة خطيرة، لأن حنا تنشيو كاين هناك صفقة سنوية من خلال ميزانية وزارة الصحة، في ميزانيتنا عندنا واحد الميزانية مخصصة، مرصودة للأدوية، تتكون هناك صفقة ديال الأدوية اللي عندها ترخيص كي تباع في بلادنا، فقط هذه الأدوية اللي هي متواجدة، إلى كان عندكم دليل عكس ذلك فزودونا به الله يخليكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكر السيد الوزيرة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، وعددها أربعة، تتناول في مجملها موضوع الدخول المدرسي، ونظرا لوحدة الموضوع أستأذن المجلس الموقر بعرضها دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة عنها.

السؤال الآبي الأول في الموضوع حول الدخول المدرسي 2009

للمستشارين المحترمين:

السادة بناصر أزكاغ، عبد الحميد السعداوي، إدريس مروان، محمد فضيلي، الهاشمي السموي، عبد القادر قوضاض، عمر مكدري، بوسلهام بيته، عبد الله أبو زيد، الحسن قيشوحي، سعيد التدلاوي، لحسن أمزوغ، لحسن بوعود، محمد بورمان، حميد كوسكوس، محمد عدال، البكاي بورجل، عياد الطيبي، سعيد أرزيقي، محمد الكبوري.
الكلمة لأحد السادة المستشارين لبط السؤال.

المستشار السيد بناصر أزوكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات و السادة المستشارون،

سؤالنا يتعلق اليوم بالمشاكل التي يعرفها الدخول المدرسي، ولاسيما المدارس الابتدائية بالعالم القروي، بحيث لم يلتحق واحد العدد كبير من المعلمين بالأقسام دياهم، وحتى المعلمين يلتحقوا، فيهم بعض الطلبة المعطلون اللي احذاهم وزارة التعليم وسيفظاهم بدون تكوين.

منتخبين، ومنظمات نقابية، وجمعيات المجتمع المدني، ضمنا لتحقيق تعميم التعليم في جميع المستويات، وتقليص نسب الانقطاع والتكرار. لكن يبدو أنه لا بد من مواصلة الإصلاحات في المجال التربوي، وذلك بمتابعة مراجعة المناهج والكتب المدرسية وإعادة النظر في نظام التقييم وتحسين التكوين الأساسي والمستمر للمدرسين وتعزيز إدخال التكنولوجيا الحديثة للإعلام والتواصل، وتجديد نظام الإعلام والتوجيه المدرسي، وتقوية الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية. كما أنه يتعين على الحكومة أن تمنح عناية خاصة للارتقاء بجودة التعليم على مستوى المؤسسات التعليمية لأن المؤشرات الاجتماعية لازالت متواضعة، خصوصا إذا نظرنا إلى نسبة الأمية في صفوف السكان، وعدد الأطفال الذين هم في سن التمدرس، ولا ينخرطون حتى اليوم في المنظومة التربوية، وخاصة في الوسط القروي. لذا، ومن هذا المنبر نقول بأن الأوراش الإصلاحية الكبرى أصبحت تتطلب تعبئة ومساهمة جميع مكونات المجتمع، كما أنها تستلزم التتبع الدائم والمستمر لبلورة المشاريع الإصلاحية، وتجسيدها على أرض الواقع من أجل بناء مجتمع جديد، يسوده التكافل الاجتماعي والتضامن الوطني.

لذا نسألكم السيدة الوزيرة المحترمة: ما هي التدابير المتخذة لضمان موسم دراسي جيد، منتج وفعال، يراعي مقومات الجودة والمردودية؟ وما هي الإجراءات العملية التي تم اتخاذها لتنفيذ برامج تسجيل التلاميذ، سيما بالمناطق النائية لمحاربة الهدر المدرسي باعتباره أحد معوقات المنظومة التعليمية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر إلى السؤال الآتي الثالث، كذلك موجه إلى السيدة الوزيرة في نفس الموضوع حول الدخول المدرسي، للمستشارين المحترمين للسادة: عبد الرحيم الرماح، محمد دعيدة، عبد السلام خيرات، عبد الحميد فاتحي، عبد المالك أفرياط، محمد الهبطي، محمد لشكر، أحمد العاطفي، حسن أكليم، الصادق الرغيوي، العربي الحبشي، حسن القاسمي، تفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد الصادق الرغيوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

الدخول المدرسي الحالي عرف عدة اختلالات، كما اتسم بعدة صعوبات تعاكس انتظارات الآباء والأمهات، وكذا انتظارات نساء ورجال التعليم، نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر استمرار استفحال مجموعة من الظواهر السلبية كالاكتظاظ في الأقسام والخصائص المهول في أطر التدريس، وخاصة في الوسط القروي، واستمرار ظاهرة الأقسام المشتركة.

كما عرف الدخول المدرسي الحالي ارتباكا ملحوظا نتيجة تفعيل البرنامج الاستعجالي دون إستراتيجية واقعية وموضوعية، إضافة إلى ما صاحبه من سيل من المذكرات المرتجلة كذلك والانفرادية من طرف الوزارة، مما خلف تدمرا واضحا وإحباطا في أوساط الشغيلة التعليمية، التي لازالت تنتظر تنفيذ مجموعة من الالتزامات من طرف وزارتك، خاصة فيما يتعلق باتفاق فاتح غشت 2007، إضافة إلى مجموعة من الملفات العالقة، وعلى سبيل المثال ملف التخطيط والتوجيه، ملف حملة الشهادات العليا، ملف المقصيين الآن من الترقية الداخلية ل 2008 أصحاب معيار 6/15، هذه فقط بعض الأمثلة.

لكل ذلك نسألكم السيدة الوزيرة عن الظروف التي مر فيها الدخول المدرسي؟ وكذا عن التقييم الأولي لبداية تنفيذ المخطط الاستعجالي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر إلى آخر سؤال، السؤال الرابع موجه كذلك إلى السيدة وزيرة التربية الوطنية، في نفس الموضوع حول البنائيات والتجهيزات المدرسية في إطار المخطط الاستعجالي، للمستشارين المحترمين السادة: السيد إدريس الراضي، عبد المجيد الهاشي، عادل المعطي، لحسن نبيه، الغازي أغرابرة، عمر الجزولي، البشير أهل حماد، عبد الحميد أبرشان، احمد النماوي، محمد تاضومانت، مهدي زركو، محمد الحساني، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مهدي زركو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي الوزيرة،

إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة المحترمة، تأسست مشروعية هذا السؤال على

مضمون الميثاق الوطني للتربية والتكوين، حيث تقول المادة 159:

" يشترط على كل البنائيات والتهيئات الجديدة، على جميع مستويات

التربية والتكوين، أن تستجيب لمعايير جديدة ومحينة ومتكيفة لتلائم

خصائص كل وسط من النواحي البيئية والمناخية والاجتماعية

والثقافية.

ويتم لهذا الغرض إعادة النظر في معايير المؤسسات ومستلزماتها

الوظيفية ومواد البناء والتجهيز المستعملة، وتقدير مدة الاستعمال

المتمثلة على أساس التوقعات المتعلقة بالنمو الديمغرافي".

وقد جاء المخطط الاستعجالي للحكومة بهدف استدرار ما لم

تستطيع الحكومة من تحقيقه مما جاء في الميثاق، إلا أن الدخول

المدرسي الحالي اتسم -كالمعتاد- بمشاكل كثيرة، ترتبط دائما

بالبنائيات المدرسية، هناك خصائص الذي يؤدي إلى الاكتظاظ، ثم بعد

المنشآت عن الساكنة بالعالم القروي، هناك مشاريع بنائيات متوقفة،

وأخرى لم تعد صالحة للاستعمال التربوي، وخصوصا بالأقاليم

الجنوبية.

ألا ترون السيدة الوزيرة بأن تأهيل الفضاءات التربوية مدخل

أساسي لإنجاح المخطط الاستعجالي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، سيكون جواب السيدة الوزيرة على جميع

الأسئلة، تفضل السيدة الوزيرة، وتفضل للمنصة.

السيدة لطيفة العبيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية

والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم

المدرسي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا للسيد الرئيس، وشكرا للسيدات والسادة المستشارات

والمستشارين على اهتمامهم بقطاع التربية والتكوين.

أود في البداية أن أتقدم بأخلص التهاني إلى السيد رئيس مجلس

المستشارين، والسادة أعضاء مكتب المجلس، والسيدة والسادة رؤساء

الفرق، والسادة رؤساء اللجان، على الثقة التي حظوا بها من لدن

المجلس الموقر، كما أهنئ بهذه المناسبة السيدات والسادة المستشارين

الجدد، الذين حظوا بثقة الناخبين، متمنية لهم جميعا كامل التوفيق في

مهامهم.

السيد الرئيس المحترم،

أشكركم على إتاحة الفرصة بتجميع هذه الأسئلة في سؤال

محوري، لكي أقدم للسيدات والسادة المستشارات والمستشارين،

مجموعة من المعطيات حول مستجدات الدخول المدرسي.

هذه المستجدات التي سوف أقدمها في نقطتين أساسيتين:

النقطة الأولى، مرتبطة بالمستجدات الخاصة بالسياق الذي تم فيه

هذا الدخول المدرسي؛

والنقطة الثانية، مرتبطة بالمستجدات التي عرفتها مجالات اشتغال

الوزارة.

ففيما يتعلق بمستجدات السياق، بطبيعة الحال هذا الدخول

المدرسي مر في جو يعرف التقاء الإرادات من أجل التصدي لمعضلات

المدرسة المغربية، التقاء الإرادات، من إرادة ملكية سامية، تم التعبير

عنها في خطاب صاحب الجلالة بمناسبة 17 أكتوبر 2008، وكذلك

بمناسبة خطاب العرش ل 2008، وخطاب العرش لسنة 2009، و

كذلك إرادة الحكومة من أجل مواجهة هذه المعضلات، هذه الإرادة

التي تتبلور من خلال عدة مبادرات أطلقتها الحكومة، وكذلك إرادة

كل الفاعلين وكل الطاقات الحية في بلدنا العزيز، حيث أننا لم نلمس

في الاتصال مع كل المكونات، سواء داخل قبة البرلمان أو لدى

الجمعيات، جمعيات الآباء أو جمعيات المجتمع المدني أو لدى المنتخبين

المحليين إلا الإرادة القوية في التعاون من أجل التصدي لهذه المعضلات،

ونحن داخل الوزارة بكل مكوناتها، مركزيا، جهويا، إقليميا، وحتى

على صعيد المؤسسات التعليمية نجتهد من أجل إيجاد الصيغ المناسبة

لتعبئة كل هذه الإرادات من أجل خدمة الناشئة المغربية.

إذن، الأول التقاء الإرادات، العامل الثاني هو تفعيل المجلس الأعلى

للتعليم، والهيئة الوطنية للتقويم، وأنتم تعلمون كذلك بأن هذه الهيئة

وبهذه المناسبة، أود التذكير بأن هاذ السنة 2010/2009 كل المؤسسات التعليمية غادي يكون عندها مشروع للارتقاء بمخرجات التربية والتكوين، هاذ المشروع يرتكز على ثلاثة أهداف أساسية:

- 1- الرفع من نسب النجاح؛
- 2- الرفع من مستويات أو معدلات النجاح، بحيث ما غاديش نبقاو في ذاك المستوى ديال أننا كنجحو التلاميذ ب7 أو 8 على 20؛
- 3- التقليل من نسب الهذر المدرسي.

هذه المؤشرات سوف تبني عليها مشاريع المؤسسات، هذه المؤسسات التي سوف يتم تزويدها باعتمادات، تتصرف فيها على صعيد المؤسسات التعليمية، ويمكن لي نقول لكم بأنه في هاد الأسبوع هذا كنعيشو، نحن نحتفي في الوزارة بوصول أول ميزانيات لدعم مشاريع المؤسسات إلى المؤسسات التعليمية على صعيد الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، الاستقلالية، والمراقبة بالنتائج، وإعادة المبادرة إلى الأساتذة والأستاذات والمدربين والمفتشين في الميدان. المسألة الثانية اللي كاينة في هاد المقاربات المحددة، هي إعادة ترتيب الأولويات، كيف ذلك؟

أولا بالتركيز على ما هو أساسي، هو تركيز نظام القيادة على المؤشرات المرتبطة بنجاح التلاميذ، الآن بحال اللي قلت لكم ثلاثة ديال المؤشرات هي اللي كنعوقف عليها في الأساس التدبير ديال المنظومة؛

المسألة الثانية هي تركيز نظام التدبير، تدبير الموارد البشرية على الأستاذات والأساتذة، لأن هما اللي عندهم، يعني موكول إليهم تقديم خدمة التربية والتكوين؛

المسألة الثالثة هو أننا فيما يتعلق ببنيات الوزارة، عندنا الإدارة المركزية، الجهوية، الإقليمية والمؤسسات التعليمية، التركيز على المؤسسة التعليمية باعتبارها أهم بنية داخل المنظومة التعليمية، ووضع كل البنيات الأخرى في خدمتها من أجل توفير شروط الفعل التربوي الجيد؛

وأخيرا، كذلك تركيز الاهتمام في مجالات التدبير على المجال التربوي، لأننا في السنوات الماضية، بطبيعة الحال الطموح اللي كان عندنا جميعا من أجل توسيع رقعة التمدرس، كان كييجعل على أن الاهتمام ديال المسؤولين كيمشي دائما في التدبير ديال الموارد البشرية والبنيات، وكانوا الفاعلين التربويين كيحسوا بواحد النوع من

أصبحت تقدم دعما وخدمات هامة لمنظومة التربية و التكوين، ولا شك أنكم تعرفون بأن هذا اليوم مثلا المجلس الأعلى للتعليم ينظم ندوة حول تدريس وتعلم اللغات، إذن هذا الفضاء فضاء للحوار و قوة اقتراحية تساعد الوزارة على التصدي لهذه المعضلات، كما أنه إلى جانب ذلك تم إحداث آليات لتنسيق التدخل في مجال التربية والتكوين بإحداث اللجنة الوزارية، التي يرأسها السيد الوزير الأول، والتي عقدت أول اجتماع لها يوم 26 شتنبر، وكذلك بإحداث لجن للتنسيق على صعيد الجماعات والأقاليم والجهات، وعلى الصعيد المركزي بين وزارة التربية الوطنية بموجب دورية لوزير التربية الوطنية ووزير الداخلية، وذلك من أجل احتضان المدرسة المغربية في جميع المناطق، واحتضان العاملين بها والأطفال الذين يلجونها.

إذن النقطة الأولى كانت هي نقطة التقاء الإرادات، النقطة الثانية هي دخول البرنامج الاستعجالي حيز التنفيذ، كما أشار إلى ذلك السيدات والسادة المستشارون، وهذا البرنامج الذي نعتبره فرصة سانحة لإعطاء نفس جديد للإصلاح الذي جاء به الميثاق الوطني للتربية و التكوين.

هاد البرنامج الاستعجالي الذي أتى بإمكانات إضافية هائلة لتوفير شروط الفعل التربوي الجيد، ولا شك أنكم تذكرون بأن ميزانية الاستغلال، ميزانية التسيير خارج ميزانية الأجر قد ارتفعت سنة 2009 ب 114 %، ميزانية الاستثمار ب 123 % وأن عدد التوظيفات برسم سنة 2009-2010 هي 6893 أستاذ وأستاذة جدد.

إذن إمكانيات إضافية هائلة، تعبر عن إرادة الحكومة في التصدي لهذه المشاكل التي يعرفها القطاع، وكذلك المستجد الآخر المرتبط بالبرنامج الاستعجالي هو تفعيل مقاربات محددة من أجل ترسيخ حكمة تبني على ترسيخ المسؤولية على كل المستويات، هذه الحكامة الجيدة بطبيعة الحال سبق لنا تداولنا في شأنها، وذلك باعتماد مقاربة المشروع على كل المستويات، بما في ذلك المؤسسة التعليمية، هناك كذلك إعطاء استقلالية أكبر للأكاديميات، للنيابات وللمؤسسات التعليمية من أجل إرجاع المبادرة إليها، وتشجيعها على إيجاد الحلول الملائمة، يعني بواسطة الفاعلين التربويين أنفسهم، وكذلك بواسطة تقويم النتائج في إطار تعاقد بين مستويات المسؤولية داخل الوزارة.

السيد رئيس الجلسة:

الوقت انتهى، إذن نمر إلى التعقيبات على الأجوبة، الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد بناصر أزوكاغ:

شكرا السيدة الوزيرة، كلشي هاد الشئ اللي قلتي مزيان، ولكن في الحقيقة كييقى نظريات، لأن حنا اليوم، السيدة الوزيرة، كنفول لك كاين واحد الخصاص وخصاص كبير، نعطيكم على سبيل المثال في إقليم خنيفرة وبالضبط في القيادة دبال مولاي بوعزة، مجموعة دبال المدارس عندنا 14 معلم خاصين دابا في القسم دبال السادس، كيفاش هاد التلاميذ غادي يواجهوا الامتحانات المقبلة؟

حنا بغيناك السيدة الوزيرة تعطينا واحد النظرية على الخصاص اللي كاين في المغرب، وكيف يمكن يتعالج هاد الخصاص في أقرب وقت ممكن؟

وبغيناكم السيدة الوزيرة عاود تقولوا لنا كيفاش مثلا يتعالج المشكل دبال المدارس اللي في العالم القروي اللي مهرسين لهم الشراجم وما عندهم الإنارة، وما عندهم الأسوار، وما عندهم حراس، وفي وضعية مزرية.

كذلك، السيدة الوزيرة، بغيناكم، حنا نتخايلو ذوك (Les programmes) كل عام كتبدلوا لنا (le programme)، ما عرفناش دابا كاين اللي عندو 2 أولاد أو 3 أولاد وما فحالوش، وكييغي هاد العام الكتب دبال هاد الولد يستافد منهم الولد الآخر اللي غادي يطلع في القسم الثاني أو الثالث، فكل عام كتبدلوا، ناهيكم أن الولد عندو ست أو سبع سنين هاز محفظة فيها 20 كيلو، جايب معه باه، جايب معه أمو للمدرسة، هاد البرنامج الاستعجالي ما جابش شئ حلول زعما اللي هي تلائم التلميذ في العالم القروي ولا التلميذ في العالم الحضري. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، التعقيب للفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

التهميش، الآن نعيد الفعل التربوي إلى صلب اهتماماتنا، ونخصص له العناية والاهتمام الضروري من أجل الاستثمار في جودة التربية والتكوين.

هذا إذن فيما يخص المستجدات المرتبطة بالسياقات، هناك مستجدات مرتبطة بطبيعة الحال بمحالات التدخل، وهاد المجالات يمكن لي نقول على أنها هي مجال توسيع العرض التربوي وتأهيل المتوفر منه، مواجهة المعيقات السوسيو اقتصادية والمالية وتطوير النموذج البيداغوجي، إذن كانت أسئلة كتصب على مجالات مرتبطة بفضاءات التدخل، بطبيعة الحال البرنامج الاستعجالي، كما تعلمون يتضمن عدة أهداف مرتبطة بتوسيع العرض التربوي، وتأهيل المتوفر منه، إحداث 1100 مؤسسة، منها 624 بالعالم القروي، 751 داخلية منها 672 بالعالم القروي، وذلك إلى جانب توسيع المؤسسات الموجودة، حيث تعرف السنة الحالية إضافة 2400 تقريبا حجرة، منها 1022 بالوسط القروي، وإحداث 59 داخلية، منها 47 بالوسط القروي.

أما بخصوص تأهيل المؤسسات التعليمية، فيشمل البرنامج الاستعجالي تأهيل ما مجموعه 18600 وحدة تعليمية، منها 248 مؤسسة تتوفر على داخلية، تم تأهيل حوالي، ما بين السنة الماضية وهذه السنة حوالي 6000 مؤسسة، والباقي هو مبرمج في إطار الميزانيات المرصودة لهذا المجال اللي هي 3 مليار دبال الدرهم كما تعلمون.

كما تم العمل على اعتماد مبدأ الصيانة الوقائية لتغطية الإصلاحات الصغرى برسم كل سنة عوض انتظار الترميمات والإصلاحات الكبرى، كما كان الأمر في السابق.

وستساهم التوسيعات الجديدة والإحداثيات المبرمجة في التخفيف أكثر من حدة الاكتظاظ، علما أن معطيات الخريطة المدرسية لهذه السنة تشير إلى تراجع ملموس في بعض المؤشرات المرتبطة بالاكتظاظ. أما فيما يتعلق بمواجهة المعيقات السوسيو اقتصادية والمالية، كلكم

تعلمون السيدات والسادة المستشارون على أن البرنامج الاستعجالي إنبنى على التمييز الإيجابي من أجل ضمان تكافؤ الفرص بين الأطفال المغاربة، وكذلك في هاد المجال كلكم على بينة من مكونات المبادرة الملكية: مليون محفظة التي شملت هذه السنة 3,7 مليون...

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أولاً أشكر السيد الوزير على ما جاء في عرضها القيم، وأعتقد أن دقيقتين لا تفي بالغرض المطلوب من حيث مناقشة هذه الأسئلة، وسيكون لنا لقاء بطبيعة الحال خلال دراسة الميزانية الفرعية، ولكن لا بد من إبداء ملاحظات ولو بإيجاز كبير.

و بداية لا بد أن نثمن على المبادرة الملكية، بخصوص توزيع مليون محفظة، والأدوات المدرسية التي كان لها وقع كبير على الأسر المعوزة بالخصوص، وخاصة في العالم القروي، كما نثمن ما قامت به الحكومة من إسعاف للأسر المعوزة في هذا الدخول المدرسي، ولكن هذا لا يعفينا أن نقوم بنقد ذاتي، وأن ننقل إليكم ما يعانيه العالم القروي من مشاكل بخصوص المدارس أو الدخول المدرسي.

وسأبدأ بما جاء في عرضكم من حيث إصلاح أو موضوع التربية والتكوين للرفع من مستوى النجاح، وكيف يمكن ذلك، ونحن لازلنا نعاني من الخصاص المهول في العالم القروي بالنسبة للطواقم التربوي، وخاصة في المواد التقنية أو العلمية؟

ثم كذلك الفضاءات، وما تعرفه من خصائص، وخاصة في بعض المدارس التي لازالت تشكو من عدم وجود المرافق الصحية.

أما الهذر المدرسي و البرنامج الحكومي الاستعجالي، وما أشار إليه بخصوص المشاركة في النقل المدرسي، وتكثيف الإعداديات في العالم القروي، فهناك خصائص كبير في هذا المجال، وأتمنى أن يتم التفتح على الجماعات المحلية في إطار الشراكات، وكذلك حضور مندوبيين ومديري الأكاديميات ليشرحوا السياسة الحكومية للمنتخبين، وأن يدخلوا معهم في نقاش من أجل حل الإشكاليات لأن في غياب المجالس المنتخبة لا يمكن في أي حال من الأحوال أن نحل المشاكل، وخاصة في العالم القروي.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، الكلمة للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد محمد الهبطي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أود التعقيب على ما ورد في جوابكم من خلال المحورين الاثنين اللي تعرضتو لها .

المحور الأول متعلق بالتقاء الإيرادات، نحن نريد أن نشاطركم هذا التفاؤل في كون أن هناك مجموعة من الإيرادات التي تتلاحم وتلتقي من أجل إنجاح برامج الإصلاح، لكن الحقيقة هو أن هذا هو السؤال المعلق، سؤال الإصلاح منذ طرحه إلى اليوم، الغائب فيه هو الجانب ديال الإرادة السياسية والجانب ديال التعبئة، وما نعيشه اليوم يؤكد ذلك لأنه ما عشناه مؤخراً، هل لدينا أغلبية في هذا البلد تدبر الأمور؟ هل هناك فعل حكومي قادر على التواصل، وعلى إقناع المغاربة وعلى تحفيزهم؟

هذا سؤال كبير، للأسف لا نعثر عليه في الواقع، وبالتالي الجانب ديال التعبئة و ديال تحفيز المغاربة لازال فيه انتظارات كبيرة، وبكفي نشير لواحد القضية، السيد الوزير، كان كيشاطرنا فيها هو أنه لحد الساعة لم ننجح في التأثير أو في تحفيز الجماعات المحلية لكي تشتغل و تنخرط في مجهود الإصلاح .

الجانب الثاني هو الجانب ديال الإجراءات التديبيرية والجانب ديال الحكامة اللي جا به البرنامج الاستعجالي، نحن نقول أنه كيف ما بغات تكون هاذ الاستراتيجية، إذا ما كانوش هناك قادة ميدانيين مقتنعين، فهذه الإستراتيجية لن يكتب لها النجاح، الإشكال الكبير الآن على المستوى ديال الحكامة هو أن القادة الميدانيين اللي هم الإداريون، المراقبة التربوية، الأساتذة، إلى غير ذلك، هؤلاء ما تمشواش مع البرنامج الاستعجالي، واللي أشار إليه الزميل ديالي في السؤال ديالو المذكرات الارتجالية، وسير المذكرات، هذه لن تنفذ البرنامج الاستعجالي، البرنامج الاستعجالي خصو قناعات عاد الموارد البشرية. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، الكلمة للفريق الدستوري، تفضل السيد

المستشار.

المستشار السيد مهدي زركو:

شكراً السيد الوزير.

السيدة الوزيرة، فعلاً الحكومة بذلت مجهود كبير في مجال التربية الوطنية، لكن الملاحظ هو أنها رغم المجهودات القائمة بها ما زالت عاجزة عن تحقيق آمال وطموحات الشعب المغربي، وخصوصاً في

المدن التي تعرف نمو ديموغرافي كثيف وتطور حضري كثيف، الأقاليم الجنوبية مثلا، العيون ما استطاعت وزارة التربية الوطنية أن تواكب المد الحضري والديموغرافي للسكان، بحيث أنه لولا تدخل الخواص وبناء مدارس خاصة لكانت المشكلة، هناك الاكتظاظ، عدم المدارس الابتدائية، الثانوية، هناك مشكل كبير والعويص اللي كنا دائما نخطوه في هذا المجلس هو مشكل الجامعات، اللي هو مطلب ملح للسكان، ومطلب كل سنة وحنا نكرره.

السيدة الوزيرة، لاشك أن الحكومة باذلة مجهود كبير، ولكن بغينا وزارة التربية تواكب هذا التطور اللي شي حاجة كنفتمخرو بها في الأقاليم الجنوبية.

هناك كذلك السيدة الوزيرة الإشكالية ديال الميزانيات اللي كانت عند الجهات المخصصة في الجهات، الأكاديميات، وكانت الأكاديميات على الأقل تحل بعض المشاكل، السنة الفارطة اتخذت من ذيك الميزانيات وترفعت للوزارة، احنا خصنا تمشيو في باب اللاتمركز، لأن الوزارة هنا في الرباط ما عندهاش المشاكل ديال العيون ولا الداخلة ولا ديال السمارة، خص ذيك الميزانية تبقى على الأقل، تبقى عند الأكاديميات باش يلقاو حل للمشاكل البسيطة، مثلا ديال آسا، آسا السيدة الوزيرة التكوين المستمر ديال رجال التعليم ما كاين، بإمكان الأكاديمية تحل المشكلة بميزانية بسيطة.

كذلك التكوين المستمر لرجال التعليم السمارة ماكاين، هناك ابتدائية في السمارة ردها ثانوية بدون مواكبة الملتزمات، الملاعب الرياضية، والأنشطة اللي تمشي مع الثانوية، كيفاش طالب ماشي للثانوية يقرأ في الابتدائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلني السيدة الوزيرة في الرد على جميع التعقيبات، تفضل.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي

وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس، شكرا للسيدات والسادة المستشارين.

من طبيعة الحال الأسئلة اللي كيطلعوها السادة المستشارين، أعتقد على أنني قدمت جزء من التوضيحات بشأنها فيما مضى من التدخل ديالي، بطبيعة الحال فيما يتعلق بإشراك الجماعات المحلية

والتعبئة الميدانية، الانفتاح على الجماعات المحلية هو موجود، ولكن هذه الدورية المشتركة التي صدرت مؤخرا غادي تخلق آليات الآن مؤسساتية، اللي غادي تفعل أكثر شراكة بين الجماعات المحلية والسلطات المحلية وقطاع التربية الوطنية، نحن كذلك نستثمر بقوة في القيادات الميدانية، سواء على صعيد الأكاديميات أو النيابات، وكذلك على صعيد المؤسسات التعليمية، لأن رئيس المؤسسة التعليمية كنعتمرو بأنه عنده واحد الدور كبير الأهمية، ولهذا حنا الآن كاين واحد المجموعة ديال الإجراءات من أجل الارتقاء بالإدارة التربوية، لأن هي الإدارة القريبة من الفعل، ونحن نريد ونشتغل من أجل أن نجعل كل الإدارات الأخرى داعمة للإدارة التربوية وللفرق التربوية، والحمد لله هاذ الخطاب اللي كنعقول لكم، ماشي خطاب، هذا حنا كنمارسوه حنا ميدانيا في لقاءاتنا مع المديرين، مع المفتشين في الميدان، وربما خلافا لما نسمعه من استياء الفاعلين التربويين، شخصيا لم أمس إلا التجاوب الإيجابي من طرف الجميع، بمجرد ما كنزلو لعند الفاعلين التربويين في الميدان، راه كيكون واحد التجاوب إيجابي جدا، واحد الاستعداد للعبء والمساهمة في هذا الإصلاح الحيوي بالنسبة لبلدنا.

بطبيعة الحال الموسم الدراسي عرف واحد المجموعة ديال

الاختلالات اللي هي طبيعية، واللي هي مرتبطة خصوصا ببعض النقص الملاحظ في الموارد البشرية، هاد النقص اللي هو ماشي نقص مطلق لأن في الجمل الموارد البشرية ديال الوزارة راها كافية باش تغطي الحاجيات كلها، ولكن نظرا للضغوطات اللي كنخضعوها في هاد الشئ ديال الانتقالات، وهاد الشئ كيتم إفراغ بعض المجالات القروية الصعبة من الموارد البشرية.

إذن نحن مطالبون أولا بترشيد الموارد الموجودة، وكذلك ما لم

يتوفر سوف نوفره الآن يعني كل مكونات الوزارة منكبة على حل هذه المشكلات الهامشية الموجودة، وعندنا صياغة ديال المواجهة ديالها سواء في المجال التربوي، أو في المجال التدبيري الصرف.

بطبيعة الحال كانت إشارة بأنه كاين سبل من المذكرات

والارتجال، في الحقيقة ذاك المذكرات اللي خرجت، حنا كنعتمرو عليها منذ شهر يناير، مع مديري الأكاديميات والنواب الذين بدورهم يشتغلون عليها مع المفتشين والمديرين والأساتذة، إذن هادوك المذكرات راها مدروسة واستوفت كل الشروط ديال الدراسة ديالها وكاين تجاوب إيجابي للفاعلين التربويين، هناك مذكرة اللي كانت في

السؤال ديال السيد المستشار المتعلقة بتدبير الزمن المدرسي، هذه مذكرة جات لأننا لاحظنا بأن الإقاعات المدرسية الحالية تسير في اتجاه معاكس مع ما تستلزمه المعطيات والإقاعات البيولوجية للتلاميذ، فجاء اقتراح تعديل هذه الاختلالات الموجودة في تدبير الزمن المدرسي، ولكن دون ما نعطيو فيها فتوى نهائية، حنا خليننا يعني في إطار المسؤولية ديال الفاعلين التربويين، خليننا لهم الصلاحية باش يكيّفوا استعمالات الزمن بمراعاة الجهات الأساسية، وكذلك بمراعاة مصلحة التلميذات والتلاميذ على وجه الخصوص.

فيما يتعلق بتحفيز الموارد البشرية، بطبيعة الحال هاد الشي كلو ما غادي يمكن لنا نجحوا فيه إلا إذا كان هناك انخراط فعلي ودائم لكل الموارد البشرية للوزارة، وأنتم كتعرفوا بأن منذ يعني المصادقة على الميثاق الوطني للتربية والتكوين، هناك جهود جبارة من أجل إعادة الاعتبار للأسرة التعليمية، سواء في الارتقاء بأوضاعها المادية والمعنوية، تحسين أوضاعها، كذلك مؤسسة محمد السادس التي تقدم خدمات هامة جدا، واللي بحال اللي كتعرفوا دائما أكثر من 700 مليون درهم اللي كتعطى ديال الإعانة لهذه المؤسسة لتقدم الخدمات للفاعلين التربويين، وكذلك كل الإمكانيات المسخرة للتكوين المستمر، وكتعرفوا بأن هاد الاعتمادات ديال التكوين المستمر، اللي كانت 100 مليون درهم في 2008 رجعت 500 مليون درهم في 2009.

إذن هناك ترسانة من الإجراءات الكفيلة بالارتقاء وإعادة الاعتبار للأسرة التعليمية.

فيما يتعلق ببعض القضايا التي مازالت عالقة بخصوص اتفاق فاتح غشت، فهي يعني في تقديرنا مسائل بسيطة، نحن بصدد التصدي لها من أجل حلها بشكل نهائي، هذا ما يعلمه كل الشركاء الاجتماعيين الذين يشتغلون معنا. وشكرا على حسن انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكر السيدة الوزيرة على مشاركتها القيمة في هذه الجلسة، ومنتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون حول قضية وحدتنا الترابية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحكيم بنشماش، أحمد التويزي، العربي الهرامي، إسماعيل أمغار، سمير عبد المولى، حسن بركاتي، أحمد

الكور، محمد اطريش، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد أبو الخاددي، الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السي التويزي.

المستشار السيد أحمد التويزي:

السيد الرئيس،

السيدتين الوزيرتين،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

تعرف قضية الوحدة الترابية تصعيدا خطيرا من طرف أعداء

الوحدة الترابية، وعلى رأسهم القيادة الجزائرية، التي ما فتئت على

مدى ثلاث عقود، تضع كل إمكانياتها المادية، البشرية، والدبلوماسية

رهن إشارة مرتزقة البوليساريو للتشويش على المغرب وعرقلة الوصول

إلى الحل السلمي المتفاوض عليه، والمتمثل في الحكم الذاتي الموسع،

الذي ما فتى بدوره يعرف تأييدا متزايدا من طرف المجتمع الدولي.

وهذا السلوك الشاذ من طرف حكام الجزائر يضع المنطقة أمام

مجهول، ويجعلها منبئا ومنطلقا خطيرا للإرهاب وتهريب السلاح

والهجرة السرية.

و بالرغم من كل هذا، نلاحظ أن الحكومة ما زالت تتعاطى مع

هذا الملف بمزيد من الاحتكار، و لنقل بمزيد من الارتباك، علما أن

هذا الملف يجب أن يشارك في تعريف أهدافه كل مكونات الشعب

المغربي.

و في هذا الصدد، نسأل السيد الوزير المحترم، عن مستجدات

الملف من جهة، وفي التدابير التي تتخذها أو تنوي الحكومة اتخاذها من

أجل ضمان مشاركة فعالة وانخراط قوي لمختلف مكونات الرأي العام

الوطني في هذا الملف الوطني الحساس؟

و شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الطيب الفاسي الفهري وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أعرب عن خالص التهاني للسادة المستشارين الجدد بمناسبة انتخابهم، مؤكداً كامل استعداد الوزارة لمواصلة التعاون مع مجلسكم الموقر، كما أشكر السادة المستشارين الذين تفضلوا بطرح هذا السؤال الهام حول قضيتنا الوطنية المصيرية، التي تحرص حكومة صاحب الجلالة ليس فقط على إبلاغ المؤسسة البرلمانية بتطوراتها أو ترسيخ الحوار المثمر بشأنها، بل تحرص كل الحرص طبقاً للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة على التعاون مع ممثلي الأمة لضمان التكامل الضروري بين الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية الشعبية، خاصة منها البرلمانية.

ومنذ البداية، حاول المغرب دون المساس بحقوقه المشروعة الثابتة، ومن منطلق تمسكه بقواعد حسن الحوار، إعطاء فرصة للجهود الإقليمية والأمية لإنهاء هذا النزاع، من بين أبرز محطات صياغة مخطط تسوية لسنة 1989 القائم على الاستفتاء، الذي تأكد للمجتمع الدولي بشكل واضح عدم قابليته للتطبيق، ومن ثم منذ 1997 أصبحت توجه المساعي الدولية تتركز على التوصل إلى حل، كما تفضلتم السيد المستشار، إلى حل سياسي توافقي وتوافقي.

وفي هذا الإطار طرحت المبادرة المغربية للحكم الذاتي في إطار السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة في أبريل 2007، وفق المقاربة التشاركية التي أقرها صاحب الجلالة محمد السادس، لأن قضية الصحراء قضية جميع المغاربة، ليس فقط قضية حكومة أو ساكنة بالأقاليم الجنوبية، بل هي قضية مصيرية لجميع سكان هذا البلد العزيز. وبفضل جهود الاتصالات الدبلوماسية المغربية، والتوجيهات المولوية السامية، عرف هذا الملف تحولا نوعيا، وأصبح قائما على ثلاث محددات:

1- التفاوض كوسيلة لبلوغ الحل النهائي، واستبعاد الاستفتاء المستند على خيارين متباعدين كل البعد، فقرارات مجلس الأمن الأخيرة واضحة، أصبحت تحت الأطراف على الدخول في مفاوضات جوهرية وعميقة على أساس التحلي بالواقعية والتوافق، أخذنا بعين الاعتبار الجهود البناءة وذات مصداقية التي بذلها المغرب منذ 2006.

2- وكنتيحة للنقطة الأولى تم تكريس الحل السياسي والتوافقي الواقعي، الذي يلغي بصفة نهائية إمكانية خيار الاستقلال، وهذا ما أكد عليه المغرب في الجولات التفاوضية الأربع السابقة، والاجتماع

المصغر غير الرسمي الأخير بالنمسا، في سياق تجاوبه واستعداده البناء والنزيه للتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي. كما أن قرار اللجنة الرابعة الأخير للجمعية العامة للأمم المتحدة، المتخذ بالإجماع مؤخرا دعم هذا المنحى الأممي في تطابق كلي، ولأول مرة مع توجيهات مجلس الأمن.

3- الاستشعار بأن المواقف الجامدة للأطراف الأخرى تعرقل الاندماج المغربي، وتعطل، كما تفضلتم، التعاون لمواجهة التحديات الحقيقية والمتعددة، خاصة في بعدها الأممي.

وإزاء هذا التطور الإيجابي لقضيتنا الوطنية، راهن خصوم وحدتنا الترابية على حسابات ومناورات قذرة، بما في ذلك مزاعم حول استغلال الثروات الطبيعية بأقاليمنا الجنوبية، وتخريض بعض العناصر المشبوهة للتلاعب بورقة حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد لكم أن السلطات المغربية لن تتساهل مع هذه التصرفات المبيته، وترفض توظيف هذه الورقة مطية لأي شكل من أشكال المزايدة، خاصة من طرف هؤلاء الذين يعلم الجميع الوضعية المزرية لحقوق الإنسان بأراضيهم، والتي لا يمكن مقارنتها مع مناخ الحرية والانفتاح في المغرب.

كما بالنهاية الوزارة تشدد على ضرورة مواصلة التعبئة الوطنية الحازمة، واستثمار كل الطاقات والجهود، بما فيها الدبلوماسية البرلمانية، بروح من اليقظة للدفاع عن سيادتنا الوطنية ووحدتنا الترابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد التويزي:

أشكر السيد الوزير على جميع المعلومات القيمة التي وردت في كلمته.

عندما قلنا على أن نحس أن هناك شيئا من الاحتكار فيما يخص وضع هذا الملف من طرف الحكومة، ماذا نعني؟ ماذا نريد؟ نريد أن الحكومة، الدبلوماسية الرسمية لها دور محوري وأساسي في الدفاع عن هذه القضية، حتى شي واحد ما تذاكر على الدور الأساسي المحوري والأساسي ديال الحكومة ممثلة في وزارة الخارجية، ولكن هناك دور أساسي آخر يجب أن يضطلع به البرلمان، ماشي غير نعطيوه

المعلومات، البرلمان له دور أساسي ومحوري في الدفاع عن هذه القضية، ويجب على الحكومة لأن البرلمان عندنا ماشي مستقل، البرلمان ما عندوش استقلال مالي، أنتم كنعرفوا هاد الشئ، هذا ملف آخر. ولهذا يجب على الحكومة أن تدعم البرلمان بمجلسيه بالإمكانات المادية وبالملفات، أن السفارات في الخارج يجب أن تعطي الملفات الأساسية، وتضع البرلمانين، وتضع المؤسسة التشريعية في موقف يستطيع من خلال ذلك الموقف أن يدافع باستماتة في البرلمان الدولية، في الاتحاد البرلماني الدولي أو في جميع الاتحادات الموجودة على الصعيد الدولي، أن يدافع على هذه القضية اللي هي أساسية وإستراتيجية بالنسبة ل...

كأين كذلك واحد المسألة أساسية، نبغيو واحد النهار وزير الخارجية يجي يقول لنا الجمعيات، لأن المجتمع المدني كيلعب دور أساسي، وكنعرفو على أن في الغرب دور المجتمع المدني أساسي فيما يخص الرأي، لأن رأي المجتمع المدني يؤثر على رأي الحكومات، يمكن مع اسبانيا حنا نتذاكرو، الموقف الرسمي الاسباني مزيان، ولكن كيطلقوا لك واحد العدد ديال الجمعيات ديال المجتمع المدني، ي التناضل وتجاهد في التشويش عن هذه القضية.

إذن حتى حنا كحكومة لا بد أن ندعم هاذ الجمعيات بالإمكانات اللازمة حتى تكون قادرة للاستئناس، قادرة على التواصل مع هذه الجمعيات حتى يكون هاذ الملف - كما قلت السيد الوزير - ملف المغاربة جميعا، من حكومة، من برلمان، من مجتمع مدني، من جهات، حتى الجهات لا بد أن تلعب الدور في العلاقات التي تكون بين الجهة والجهة، بين مجالس المدن.

إذن هاد الشئ كلو، هاذ الجمع كلو يجب أن يكون، هنا عندنا خطة، عندنا إستراتيجية حتى نصل إلى هذا الملف، حتى نكون متحدين، مجتمعين للدفاع على هذه القضية، اللي هي لا يخفى على أي أحد على أن القضية مصيرية بالنسبة لبلادنا. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، التعقيب؟ تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم.

أظن على أن ما قلته الآن يتماشى 100% مع ما تفضلتم به، قلت على أن الحكومة عليها أن لا تبقى فقط في إعطاء معطيات ومعلومات أو تبقى في حوار، مهما كانت أهميته، بل أكثر من هذا، وهذا كان في كلامي، على أن من الضروري التعبئة الشاملة لجميع القوات: الإدارية، الحكومية، غير الحكومية، النقابية، وسائل الإعلام للجميع، حتى تتمكن في نطاق تنسيق كامل ما بيننا أن نحمل الرسالة، وندافع على هاد التطور في القضية المصيرية، وخاصة في هذه الظرفية. الظرفية صعبة لأن خصوم الوحدة الترابية قاموا ببرنامج استراتيجي، بإمكانات ضخمة للكلام عن ما يسمى حسب قولهم باستغلال المغاربة للثروات الطبيعية بالأقاليم الجنوبية أو ما يسمى بحقوق الإنسان، أو ما يسمى بأراضي محررة، مقارنة مع أراضي محتلة. ورغم كل هذا استطاع المغرب، ملكا وحكومة وجميع أفراد هذا البلد السعيد أن نواجه هذه العملية، المغرب سيواصل مسيرته الديمقراطية، التنمية، ولا شك فيه على أن علينا أن نفكر في وسائل عمل بالنسبة للمرحلة القادمة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، ومنتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية حول صعوبة تطبيق القانون 18.00 الخاص بنظام الملكية المشتركة، للمستشارين المحترمين السادة: مولاي الحسن الطالب، زبيدة بوعبيد، دحمان الدرهم، عبد الرحمان أشن، سعيد سرار، بوشعيب هيلالي، عبد الوهاب بلفقيه، محمد علمي، أبو بكر عبيد، عمر مورو، محمد نفاذ، علي سالم الشكاف، الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي الحسن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

أحواتي إخواني المستشارين،

لقد لاحظنا من خلال الممارسة اليومية أن تطبيق القانون 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة أصبح يعترضه العديد من الصعوبات،

فكما تعلمون فإن أغلبية العمارات والإقامات السكنية الاقتصادية تعين وكيلا لها، يعني السانديك، من بين السكان بشكل تطوعي وبدون مقابل، في غياب إمكانيات مادية لتعيين شركة خاصة للقيام بذلك، وعندما تكون هناك منازعات خاصة بهذا النوع من الجمعيات السكنية، فإن المحاكم القضائية المختصة تقوم في أغلبية الأحيان بإلغاء القرارات الصادرة عن الجموع العامة للعمارات والإقامات السكنية الاقتصادية. بمجرد تقدم أحد السكان بالطعن لديها في تلك القرارات، مستعملة بذلك مقتضيات الفصل 30 من القانون السالف الذكر، والذي يتضح من خلاله أن المشرع، وبصيغة الوجوب استلزم تبليغ جميع القرارات المتخذة من طرف الجمع العام للعمارة أو الإقامة مشفوعة بمحاضر الاجتماعات إلى كافة الملاك بواسطة العون القضائي أو رسائل مضمونة.

وفي كلتا الحالتين، فإن الوكيل يجد نفسه ملزما بتأدية مبالغ مهمة من ماله الخاص لتغطية نفقات التبليغ التي تفوق في بعض المجمعات السكنية أكثر من 10.000 درهم.

وإذا ما تأملنا واقعنا المعاش فسوف نجد أن أغلبية قاطني هذه العمارات هم أشخاص ذوي دخل ضعيف أو متوسط، يصعب عليهم حتى التطوع بمزاولة مهمة وكيل العمارة، فكيف نريد منهم أيضا من خلال الفصل 30 السالف الذكر أن ينفقوا على مساطر التبليغ من مالهم الخاص في انتظار إتمام تكوين هياكل العمارة أو الإقامة.

لذا نسئلكم، السيد الوزير، عن التدابير التي ستتخذونها لتبسيط مساطر تكوين الاتحادات الملاك ومجالس الملاك المشتركين، وهل فكرتم بعد مرور عدة سنوات على تطبيق القانون 18.00 ومن خلال التجارب المعاشة يوميا في هذا المجال في تعديل القانون بشكل يضمن مرونة وبساطة الإجراءات اللازمة لإنشاء مجالس العمارات؟ وما هي مساهمة مندوبيات وزارتك على الصعيد الجهوي والمحلي لإنجاح مهمة الهياكل القانونية للعمارات والتجمعات السكنية؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد أحمد توفيق حجيبة وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء والمستشارين،

سنة 2002 أصدر المشرع المغربي واحد القانون، كان السيد المستشار موضوع السؤال ديالو قانون 18.00 الذي ينظم الملكية المشتركة، بمعنى ينظم السكان في واحد العمارة في سكن جماعي، هاذ القانون آنذاك في 2002، كان قانون جريء، شعاع، جاء ليملاً واحد الفراغ قانوني، واللي ترتب عنو تردي ديال الأوضاع ديال بجمل العمارات والمجمعات السكنية، هاذ القانون كلف آنذاك أربع سنوات ديال النقاش القوي ما بين كل الفرقاء، وأصدر المشرع في كل المحطات الدستورية، وصل المشرع المغربي لواحد المنتج متكامل، متوازن أجاب آنذاك على كل الأسئلة.

بعد سبع سنوات من الممارسة، السيد النائب أتم على حق، أبانت الممارسة ديال هذا القانون على عدة أولا أشياء إيجابية، وملاً القانون عدة فراغات، ولكن في المقابل أبان على واحد المجموعة ديال الإكراهات، اللي ما كان ممكن تبان إلا من خلال الممارسة، ومن ضمنها الفصل 30.

بعد تدخل عدد كثير ديال المواطنين، ديال الأبنك، ديال الجمعيات المهنية، قررت الوزارة تنقيح هذا القانون، وهذا موضوع لا نرى فيه حرجا، باعتبار أن القانون هي قاعدة قانونية يكون عليها التوافق، وخاصة إذا كان القانون تم استصداره لأول مرة لملء فراغ معين، العيب ألا يتم التنقيح ديالو والتحيين ديالو باش يأخذ بعين الاعتبار كل الإكراهات.

ذلك ما تم، فهناك قانون جديد، تمت النقاش ديالو والتداول ديالو عند كل الهيآت المتدخلة، وأصبح تنقيح القانون 18.00 جاهز، هو بين يدي، هو هذ، أصبح جاهز يتناول كل الإكراهات، كل العراقيل، كل الأشياء المسجلة، ومن ضمنها الفصل 30، وسوف يودع لدى الأمانة العامة للحكومة إن شاء الله في ظرف أربعة أسابيع، ولهذا غادي يكون الجواب إن شاء الله على السؤال ديالكم.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي الحسن الطالب:

شكرا السيد الوزير على تفهمكم وجوابكم في الصميم، إلا أننا لدينا اقتراح في هذا الموضوع، إن تفضلتم السيد الوزير، فالإكراهات

التي يتلقونها الوكلاء كثيرة، وأنتم تعلمون الكثير منها، فلدينا اقتراح في هذا الموضوع، بحيث أن نتخذ من مندوبي وزارتك على الصعيد الجهوي أو المحلي، نعتبرها أقسام التحكيم أو أقسام المصالحة، يلتجئ لها السانديك عند الحاجة ليستدعي، أنتم تعلمون أن المسألة هي بسيطة جدا إن استدر كناها في أول الأمر، ولكن حينما تتغير وتصبح في المحكمة، والجيران يتخاصمون ويتعارضون أمام المحاكم، هذا يصعب في الأخير.

ولهذا إن تفضلتم وكان في كل مركز، في كل مندوبية قسم للمصالحة أو للتحكيم، يلتجئ له السانديك مع الشخص المعني بالأمر، فالمسألة تعد بمئات الدراهم القليلة، فهي معنوية أكثر مما هي مادية، ويسهل الأمر، حينئذ يكون إما الصلح وإما يكون محضر ل عرضه على المحاكم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، التعقيب تفضل.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

سجلت الملاحظة، غير بغيت نذكر السيد المستشار أن هذا الموضوع جديد بالنسبة للثقافة السكنية المغربية، السكن الجماعي بصفة عامة، هذا غادي يكون عنده واحد 50 أو 60 أو 70 سنة في بلادنا، ولهذا كاي صراعات، وكاي مشاكل يومية في كل العمارات المغربية، بما فيها السكن الراقي، والأساس ديالها (l'ascenseur) الأساس ديالها المشاركة الشهرية، الأساس ديالها الناس ما كيغيوش يطوعوا باش يشاركوا في السانديك، الأساس ديالها الخلاص ديال ذاك الكونتور ديال الإنارة، كيقول لك مول (rez de chaussée) علاش أنا نخلص وأنا في (rez de chaussée)، وهي ماشية، والأسئلة معروفة كثيرة جدا.

كان هذا القانون جا، وفعلا كما قلت ملاً واحد المجموعة ديال الفراغات، وكاي إكراهات غادي نتجاوبو معها إن شاء الله، وغادي نتعاونو جميعا في كل المحطات الدستورية ديال القانون.

كبيقى هاد الاقتراح ديالكم اللي هو وجيه، أشنو هو الدور ديال وزارة السكنى والتعمير والتنمية المحلية من أجل إحداث واحد الآلية أولا ديال التكوين، وفي هاذ الباب بغيت نخبر السيد المستشار، بحال اللي درنا مع الوكلاء العقارين، احنا اليوم بصدد تكوين 500 وكيل

عقاري تقريبا في 20 مدينة، راه حنا وصلنا ل 300 مازال لنا 200، نخضر اليوم برنامج خاص للتكوين المجاني لهاد السانديك، غادي نكونوهم إن شاء الله ملي يخرج القانون الجديد ن باش الوكيل ديال العمارة، يعني السانديك يعرف أشنو هي الحقوق وأشنو هي الواجبات، وأنداك غادي تلعب الدولة مشخصة في المندوبية ديال الإسكان أو المفتشية الدور ديال الوساطة باش دائما تحاول تحل المشاكل بين السكان، وبهذا غادي تكون الوزارة ليس فقط مهتمة بإنتاج السكن، ولكن مهتمة كذلك وتساعد الجماعة الحضرية في تدبير الخطيرة السكنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال الموالي، موجه كذلك إلى السيد وزير التعمير والإسكان والتنمية المحلية، حول تصنيف أنواع السكن في بلادنا، للمستشارين المحترمين السادة عبد الحكيم بنشماش، اسماعيل لمغاري، العربي الهرامي، مولاي إدريس الحسني العلوي، عابد شكيل، مصطفى الرداد، سفيان قرطوي، عبد الفتاح عمار، تفضل السيد المستشار ليسط السؤال.

المستشار السيد إسماعيل لمغاري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

لقد قطعت بلادنا أشواطاً مهمة في مجال توفير السكن للمواطنين، ومحاربة السكن العشوائي والسكن غير اللائق بصفة عامة.

و في هذا الصدد اعتمدت الحكومة برامج عملية وذات فاعلية كبرى مع مختلف المتدخلين في مجال السكن والسكن الاقتصادي على وجه الخصوص، حتى تستفيد أكبر شريحة من المواطنين من هاته البرامج.

إلا أن السوق العقارية ببلادنا تعرف نوعاً من الخلط بين

المنتوجات السكنية، وهو الأمر الذي لا يمكن المواطنين في بعض

الأحيان من التمييز بين أنواع السكن إن كان اجتماعيا أو اقتصاديا أو ذا جودة عالية، كما لا يمكنه من تحديد مستوى جودة السكن و قيمته التقريبية، وذلك راجع أساسا لغياب معايير حقيقية لتصنيف السكن ببلادنا.

وعليه وفي نفس الإطار، فقد قامت وزارتك بإعداد دراسة متعلقة بتصنيف أنواع السكن ببلادنا، استنادا على تجارب عدد من الدول في هذا المجال.

لذلك نسألكم السيد الوزير المحترم: ما هي أهم الاستنتاجات التي جاءت بها هذه الدراسة؟ و ما هي السبل الكفيلة لوضع معايير موحدة، تنظم إنتاج وبيع الوحدات السكنية؟ و شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

شكرا، فعلا السوق العقاري و بفعل الزخم ديال الإنتاج عرف واحد الفوضى، معك الحق عارمة، فيما يتعلق بالإعلانات: لا الإعلانات على الواجهة ديال العمارات و لا الإعلانات ديال الجرائد و ديال (l'affichage urbain)، هاذ الإعلانات كتجني دايز حدا العمارة كتلقى مكتوبة (haut standing) و احداها (très haut standing) و احداها (meilleur standing)، والمواطن ملي كيجي يتسارى، وبيغي يعرف ويشري ما عندوش مرجعية يعتمد عليها، أولا فيما يتعلق بالجودة و فيما يتعلق بالثمن.

كتجني الخدمة العمومية و الدور ديال الدولة من أجل المحاولة ديال تصنيف السكن باش نسهلو المأمورية على المواطن باش يعرف السكن اللي هو مقبل على الاقتناء دبالو، خاصة وأن في التقاليد المغربية، المواطن، الأسرة المغربية ملي كتتمشي تقتني السكن، دائما كنعطيو واحد الأهمية كبيرة للحبي، للشمس، (la finition)، للجودة ديال الخشب، الاتساع ديال الكوزينة، إلخ... و كنعغفلو الجانب المستور اللي هو: (le béton armé)، اللي هو الأساس ديال العمارة، اللي هو القنوات ديال تصريف المياه العادمة، الماء الشروب إلخ... و اللي كينتج فيما بعد مشاكل كبيرة.

إذن حات هاد الدراسة من أجل إعطاء لكل صنف من السكن واحد المستوى معين، باش نقولو للمواطن إلى هاذ المنعش العقاري أو

اللي نتج ذاك السكن طلب لك مثلا قدا ديال الدراهم في المتر المربع، واش يستحق أو ما يستحقش بناء على واحد المجموعة ديال المؤشرات؟ الدراسة أنا جبت لك نسخة منها نعطيهها لك في نهاية الجلسة، لأنك مهتم بالموضوع، ولكن نختزل لك النتائج دبالها في ثلاثة ديال المحاور.

هاذ الدراسة استغرقت سنة و نصف، و منين مشينا نعتمدو على التجارب الدولية جبرنا حتى الدول الأخرى في هذا الميدان ما عندهمش تجربة كبيرة، فاعتمدنا بالأساس على التجربة ديال التصنيف ديال الأوطيلات 3 ديال (les étoiles)، 4 ديال (les étoiles) إلخ...، احدينا من تما المنهجية، اخذاتها مكتب الدراسات، وصلت للنتائج التالية:

1- وضع رهن إشارة المهنيين أداة عمل و مرجعية معيارية في مجال تصنيف أنواع السكن، تشمل جميع الجوانب المتعلقة بالجودة و المعايير الخاصة بكل صنف، هذا الاستنتاج الأول.

2- التسهيل على المواطن معرفة قيمة المنتج السكني الذي يريد اقتناؤه، اعتمادا على معايير ترتكز على الجودة في المواد و المكونات و المنتج، البادية و الظاهرة، طبعا أنا كنعطيك الخلاصة، أما هنا كاين واحد العدد كتير ديال المؤشرات الرقمية و أشياء دقيقة غادي يتم عليها الاعتماد.

3- الإسهام في نشر ثقافة الجودة في الإنتاج من أجل الرفع من المهنية و التنافسية.

هاد الدراسة من المفروض ما خصهاش تمشي تجع في (la bibliothèque)، خصها تعطي واحد المنتج، المنتج هو إنتاج، إحداث قانون ينظم هذا الموضوع، هذا القانون اليوم جاهز، هو بصدد يعني وضع اللمسات الأخيرة على المسودة دبالو باش غادي ندخلو في نقاش مع الفرقاء و مع المهنيين مع المواطنين، طبعا و مع مؤسستكم الدستورية المحترمة باش نوجدو منتج سكني كيعطي، إن شاء الله غادي يعطي، مرجعية للمواطنين باش غدا يقتنيو المساكن دبالهم و هما مرتاحين من الجودة، من السلامة، و من الثمن. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟

غير بالنسبة لرد السيد الوزير، يعني صراحة ما كنتكروش أن الدولة المغربية، يعني الوزارة ديالكم الموقرة عملت مجهود كبير، ولكن السيد الوزير، عملت مجهود فاش؟ يمكن في الكلام أكثر، مع احتراماتي للسيد الوزير، غياب المراقبة، أنا كنعرف الجمععات، أنا مشيت عند شي أصدقاء ديالي لواحد المجمع سكني، لقيت هادي ثلاث سنين باش اشراو، العمارة كلها كنتسيل، يعني (la plomberie) كيف ما قالو بعض الإخوان الأدوية كنتجي من دول أخرى بلا مراقبة، فحتى هاد المسائل كتدخل بلا مراقبة، الوزارة ديالكم غايبة على الساحة السيد الوزير، الوزارة ديالكم صراحة هذا مجهود ديال الجماعات المحلية والمجهود ديال هاد المستثمرين اللي رشقات لو يدير حاجة مزيانة راه دارها، اللي دار خايبة ما كاينش اللي كيحاسبوا، باش نكونو واقعيين.

المشكل الثاني السيد الوزير بالنسبة للسكن العشوائي، حنا من نهار جيتينا في الولاية الأولى واعدتينا أن المغرب من 2010 إن شاء الله غيبقى المغرب بدون صفيح، هذا مكتوب في البلايك (de signalisation) اللي في الشوارع و هذا معروف، متفقين حنا 2010 باقي لنا عام، نطلبو الله تكمل هاد الشئ في 2010. السيد الوزير، راه آلاف الهكتارات مشاو في المغرب، توزعوا، السكن مزيان، ولكن حنا ما خصناش داك السكن ديال المضاربات، خصنا نسكنو الفقراء، لأن الأرض ديال الدولة اللي كنتديوب 10 دراهم، حنا بغينا نسكنو فيها الفقراء، لأن الفقير ما عندوش فين يسكن، إلى ما اسكنش في ذيك الأرض، فين غادي نسكنوه، فوق البحر؟ ما بقى لنا غير الماء نديوهم للماء.

والعاصمة، البرارك في الدوار هاد الجيه في القامرة، فين ما مشيتي تلقى البرارك، حوار الرباط في تمارة عامرة برارك، حنا بذلنا مجهود جميع مع صندوق الإيداع والتدبير باش حيدنا واحد الدوار ديال البلدية، وصندوق الإيداع والتدبير هي اللي بنات باش حيدنا داك الدوار، و آلاف الهكتار مشاو في تمارة.

حنا الله يجازيك بخير، راه الهدف، لاسيما هادي العاصمة، خصنا ما تبقى فيها حتى بركة، حنا كنتولو خلي الدار البيضاء، خلي طنجة، خلي المدن الأخرى، حنا كنعيشو هنا، كنعطيو مثال هنا

بالمنطقة اللي كنعيشو فيها، يعني خصنا باقي لك 3 سنوات السيد الوزير، خصك تدير معنا واحد الأجنحة الله يجليك في الرد ديالك، بغيتك تدير معنا أجنحة في الرد، اقنعنا بالأجنحة السيد الوزير بالوقت باش يمكن لنا نعيدو هاد البرارك. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

فيما يتعلق بالبرامج، السيد المستشار، مين كنتجيب لك دراسة، وأعد مؤسستكم المحترمة باستصدار قانون ينظم واحد القطاع، أنا أعتبر هذا ماشي كلام، هذا مجهود، ماشي ديال وزارة، ديال منظومة برمتها، فيها مهنين، فيها جماعات محلية، فيها كل المتدخلين باش نوصلو لواحد المنتج، وإن شاء الله غادي يخرج المنتج، و الدراسة موضوع السؤال ها هي بين يدي و أنا مستعد نعطيك نسخة منها، إذن هذا ماشي كلام.

فيما يتعلق بالبرامج، نكونو واضحين، والسيد المستشار صديق وأعرفه جيدا، حين تنتج الدولة أو القطاع الخاص واحد المنتج تسلمه إلى الجماعة المحلية، والجماعة المحلية كتعطيه واحد الشهادة اسميتها (la réception) ديال المنتج، بمعنى أن المنتج، وتنظيم المنتج وتدير المنتج، والبرامج السكنية كتولي من اختصاصات الجماعة المحلية، إذا كانت لا تجزئة أو برامج، الدور ديال الدولة حاضر، ماشي بهاذ (la réception) غادي نخرجو، أبدا، دور الدولة من خلال التقنين، من خلال المراقبة، من خلال لعب الدور ديال السلطة العمومية خص يكون حاضر، وذلك ما تقوم به الدولة بشكل كامل، إلى كاين شي مؤاخذه في هاذ الموضوع، مؤسستكم هي مؤسسة ديال المراقبة، حنا على استعداد.

فيما يتعلق بالبرارك، البرارك 2004 كانت في بلادنا مليون ونص مغربي عايش في البرارك، الوتيرة ديال تقدم هاذ البرنامج وصلنا اليوم بفضل العمليات الكبرى اللي كيغطيها الانطلاقة صاحب الجلالة نصره الله عبر مجموع التراب الوطني، اليوم 71 ألف مغربي خرجوا من البرارك وتحسنت أوضاعهم السكنية، 80 ألف اللي باقية، فيها 40 ألف اللي فيها مشاريع تنجز و40 ألف فيها مشاكل.

هناك عدة مدن طارحة مشاكل، من ضمنها مدينة الرباط، أنتم على حق، مدينة الرباط فيها إشكالية عقارية، هناك اجتماعات مكثفة مع السلطات المحلية ومع المنتخبين، لا في مدينة الرباط ولا في مدينة تمارة، ولا في جميع المدن المحيطة بالرباط، كنا نحاولو نوجدو صيغ للخروج من الأزمة، ولكن المشكل العقاري حاضر بمجدة، اسمع من عندي، وخذ من عندي بشكل رسمي، المشكل ديال البرارك في بلادنا ماشي مشكل تمويل، التمويل موجود، ليست مشكل إرادة، موجودة، هناك مشاكل فقط في التعمير، هناك فقط مشاكل في العقار، وهناك فقط مشاكل في تعبئة الفرقاء، وإلا الالتزامات ديالنا، ديال الحكومة اللي كانت منذ البداية لازالت قائمة، ونحن مستعدون لتقديم الحساب في أي وقت وحين.

فيما يتعلق بال... سالت، معذرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على تفهمه، ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول تزويد العالم القروي بالماء، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، إدريس مروان، الهاشمي السموني، محمد فضيلي، عمر أذخيل، عبد المجيد الحنكاري، حسن قيشوحي، بناصر أزكاغ، محمد بورمان، عمر مكدر، لحسن بوعود، عبد الله أبوزيد، لحسن أمزوغ، حميد كوسكوس، عبد الله أشن، عبد القادر قوضاض، البكاي بورجل، عياد الطيبي، سعيد ارزريقي، محمد الكابوري، الحاج الجوهري، الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد البكاي بورجل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

رغم عزم الحكومة على مواصلة البرنامج الوطني للتنمية القروية قصد تمكين ساكنة البوادي من الاستمتاع بالكهرباء والماء، وحددت الحكومة الموقرة سنة 2007 كسقف زمني من أجل بلوغ نسبة 90% من هذا المشروع، ومن تغطية الحاجيات القروية بالماء الصالح للشرب، إلا أن الواقع لا يعكس طموحات الحكومة، إذ هنا نحن على

مشارف نهاية 2009، ولازلنا نشاهد أطفالا ونساء يقطعن مسافات كبيرة على الدواب بحثا عن الماء الصالح للشرب، والأمر يختلف من جهة إلى أخرى، حسب نوعية التضاريس ومدى قرب الماء من سطح الأرض.

من هذا المنطلق نود السيدة الوزيرة مساءلتكم: ما هي العوائق التي حالت دون تعميم الماء على العالم القروي؟ وما هي النسبة المثوية للربط بشبكة الماء الصالح للشرب حسب كل جهة بمملكنا السعيدة. شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة أمينة بن خضراء وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية بغيت نذكر بأن السلطات العمومية كيف جا في السؤال ديال السيد المستشار، عملت على وضع برنامج وطني لتزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب، والذي يعد من النتائج الأساسية للمخطط المدير لتزويد الوسط القروي بالماء الصالح للشرب. وقد شرع في تنفيذ هذا البرنامج خلال سنة 1995 بهدف تزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب، وذلك بغلاف مالي يقدر ب 10 مليار ديال الدراهم.

ولإنجاز هذا البرنامج تم اعتماد مقارنة تشاركية بين المصالح الإقليمية والجهوية للماء والجماعات المحلية والساكنة، أما فيم يخص تمويل المشروع فكان يدخل فيه المساهمين ب 5% والجماعات المحلية ب 15% والدولة بنسبة 80%.

وتنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

نصره الله، خلال الدورة التاسعة للمجلس الأعلى للماء والمناخ

بأكادير سنة 2001، عرف برنامج تزويد الوسط القروي وثيرة

أسرع، حيث تم رصد اعتمادات مالية إضافية مهمة.

وقد مكنت الجهود المبذولة لتزويد الوسط القروي بالماء

الشروب من رفع المستوى العام للتغطية من 14% سنة 1995 إلى

50% سنة 2002، وحوالي 87% حاليا.

وللإشارة فهذا المنجزات هي نتيجة تطور الاستثمارات التي دازت تقريبا من 200 مليون سنويا في سنة 2002 إلى مليار و 400 مليون ديال الدرهم سنة 2008.

وبالرغم من هاذ الجهودات المبذولة، فإن المكتب الوطني للماء الصالح للشرب يواجه عدة إكراهات في انجاز مشاريعه في بعض المناطق، ونلخص هذه الإكراهات فيما يلي:

1- تشتيت بعض الدواوير؛

2- مشكل الموارد المائية الجوفية في بعض المناطق، مما جعل

المكتب يلجأ إلى المياه السطحية، حيث يتم انجاز محطات للمعالجة وقنوات الجر التي تطالب وقت أكثر؛ 3- مشكل تعبئة المساهمة المالية للجماعات والسكان المعينة؛

4- تعرض الملاكين لمرور المشاريع فوق أراضيهم، 5- وأخيرا

الصعوبات الجغرافية في بعض المناطق التي كتصعب الولوج إلى التغطية بصفة كاملة.

وبخصوص تساؤلاتكم، فإن نسبة التزويد بالماء الشروب في متم

سنة 2008 هو في المعدل 87% كيميحي من منطقة لمنطقة، فعندي الأرقام ديال 16 منطقة ديال المملكة، ونقول لك بعجالة جهة واد الذهب-الكويرة 99%، جهة بوجدور-العيون-الساقية الحمراء 98 إلى 100، جهة كلميم-السمارة 98 إلى 100 %، جهة سوس-ماسة-درعة 74 إلى 98 %، جهة مراکش-تانسيفت-الحوز 68 إلى 94 %، جهة دكالة-عبدة 68 إلى 80 %، جهة الشاوية-ورديفة 98 - 99 %، جهة تادلة أزيلال 74 حتى ل 100 %، جهة الغرب-الشراردة-بني بجنس 91 حتى 98 %، جهة الدار البيضاء الكبرى 97 حتى 98 %، جهة الرباط -سلا-زمور-زعيير 87 إلى 98 %، الجهة الشرقية 63 إلى 100 %، جهة مكناس-تافيلالت 61 إلى 100 %، جهة فاس-بولمان 97 الى 100، جهة تازة-الجسيمة 69 إلى 86 %.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة، التعقيب.

المستشار السيد البكاي بورجل:

السيد الرئيس،

كنشكر السيدة الوزيرة على التوضيحات دياها، وعلى أنها أعطتنا أرقام، كنعقد بأنها صحيحة، إلا أن هاد وك (les installations)

التي تداروا كائنين، ولكن الماء ما كائنش، (les installations) تداروا كائنين، ولكن الماء باش يشرب المواطن ما كائنش، الأسباب ما عارفناهاش، يمكن السبب الوحيد الذي كنعرفو حنايا بأنه ضعف الموارد ديال الجماعات المحلية باش يسددوا القسط دياهم، ولا المواطنين التي كيقولوا لهم كل كانون خصو بخلص 500 درهم، إذن أنا عندي خمسة أولادي مزوجين، ساكنين في دار واحدة، خصنا نخلصو 2500 درهم، جات عليهم بزاف... (les installations) كائنين والماء ما كائنش ما جبروهش.

إذن خصكم تشوفوا هاد الحل باش أضعف الإيمان تعفيو الساكنة القروية الضعيفة من هاد القسط دياهم، أما الجماعات المحلية راه عندهم الإمكانيات يمكن يدبروا، أما المواطن ما عندو منين يدبر على 500 درهم.

شكرا معالي الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هناك رد على التعقيب؟

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

غادي ناخذو بعين الاعتبار التدخل ديال السيد المستشار المحترم، بحال التي قلت كائنين بعض المشاكل في بعض المناطق لأسباب مختلفة، منها إما ندرة المياه، إما التشتت، إما صعوبة التمويل، فكل حالة بحالة كتحل، والحمد لله اليوم راه عندنا هاد 87% غادي نوصول 91% في أفق 2010، والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب راه كيبذل جهود كبيرة في جميع المناطق، وبممكننا نشوفو المنطقة التي تكلم عليها السيد المستشار بصفة خاصة مع الجهات المعنية بالأمر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكر السيد الوزيرة على مساهمتها في

هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول مآل إدارة صناديق العمل للمستشارين المحترمين السادة: السيدة خديجة الزومي، عبد العزيز عزابي، كافي الشراط، علي قيوح، العربي سديد، بلعيد بنشمسي، محمد بنزايدية، تفضل أحد السادة المستشارين لبيسط السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، قد لا يخفى عليكم الدور الهام والطيب الذي تقوم به وتلعبه صناديق العمل، خصوصا في التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، وقد لا يخفى علينا جميعا الدور أو ما عرفته بلادنا مؤخرا والشغيلة المغربية بالخصوص من هول الكوارث، خصوصا في حوادث الشغل، ناهيك عن الأمراض المهنية التي تعج بها مختلف أصناف الشغيلة المغربية، خصوصا ميدان الطاقة والمعامل والمناجم، والتي غالبا ما تأخذ طابع السرية التامة.

هذه الصناديق وعلى علتها الآن أصبحت في وضعية مشبوهة أو غير قابلة للتجاوب مع طموح الشغيلة، وما خططته الحكومة في ظل السياسة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين، فأقول هذه الصناديق في ظل التدبير المستقل "سيكما"، والتي هو ذا الطابع العمومي، تشوفو أن التدبير المستقل "سيكما" لا يواكب الصناديق التي هي واخذة طابع شبه عام.

وقد سمعنا ومنذ 2005 وأن الوزارة قد أقبلت على تغيير أو على تصحيح هذا المفهوم ما بين إدماج هذه الصناديق في القطاع العمومي أو إدماجها في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، غير أننا تبقى جمعجة بدون طحين، ولحد الساعة لا نعرف الآن مصير هذا الخلل، ومتى ستقوم وزاراتكم، السيد الوزير المحترم، بحل هذه المعضلة، سيما ونحن نعلم أن الشغيلة، خصوصا المتضررة منها إثر حوادث الشغل والأمراض المهنية تبقى معرضة للضياع، فنتمنى أن يأخذ أو تأخذ وزاراتكم جدية حاسمة في الموضوع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا

السيد جمال أغماني وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار، والسيدة المستشارة على طرح هذا السؤال، أعتقد عندو واحد الأهمية كما جاء في مداخلتكم وفي سؤالكم، فبالفعل يتعلق بإدارة صناديق العمل التي هي تحت إشراف وزير

التشغيل والتكوين المهني مباشرة، ولو أنها في وضعية "سيكما" التي قررها القانون المالي، أحد القوانين المالية التي كان صادق عليها مجلسكم الموقر.

هذه الإدارة تعالج حوالي 56 ألف ملف، من ضحايا حوادث الشغل والأمراض المهنية والزيادة في الإيرادات التي كيتقاضوها، ونعطي مثلا كرقم المعاملات ديالها، صرفت سنة 2009، 34 مليار سنتيم كتعويضات للضحايا، لأول مرة في تاريخ هذه الإدارة يصرف هذا المبلغ، لأول مرة في هذه الإدارة، هنا كذلك التنويه بالأطر ومجموع المستخدمين بهذه الإدارة، لأول مرة لا يوجد أي ملف متأخر، مستكمل الشروط، انتهينا من العهد الذي كانت فيه الملفات متأخرة.

هذا جاء بطبيعة الحال، ولاشك، السيد المستشار، أشار في سؤاله، كانت كتعيش واحد الوضعية، واحد الوضعية التي وقفت عليها تقارير المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة التابعة للوزارة التي كانت كتعيش فيها هذه الصناديق، وكانت كتعيش ظروف، سواء في المواد البشرية لتأطيرها، سواء كذلك في الحكامة والتدبير ديال هذه الإدارة.

لهذا كان القانون المالي الذي كان صادق عليه مجلسكم الموقر، اقتضى كمرحلة انتقالية إحداث مرفق تابع للدولة تحت إشراف الوزير، ويفوض إلى متصرف لإدارتها في أفق استراتيجي، وهو كما جاء في سؤالكم، إما الإلحاق ديالها من أجل تعزيز شبكات حماية الاجتماعية وتوحيدها داخل منظومة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وإما التفكير في مؤسسة عمومية،

لكن للوصول إلى هذه المرحلة كان لابد من تفعيل كل القرارات وكل التوصيات ديال المجلس الأعلى للحسابات، ونقدر هنا نؤكد أمام مجلسكم الموقر، أننا حرصنا منذ تعيين متصرف جديد بدقة إلى تنفيذ كل وحرفيا كل التوصيات ديال المجلس الأعلى للحسابات، من إدارة جديدة، من مواد بشرية لأول مرة كيخضعوا للتكوين والتكوين المستمر، وهنا يمكن نقول في واحد السنوات كانت اختلالات في الموارد البشرية، والجميع أقر بها من خلال التقارير، أكثر من هذا تقارير المجلس الأعلى للحسابات وتقارير المفتشية العامة، بدأنا الإصلاح وعرضناها على مجموع الموظفين والموظفات داخل هذا القطاع، وهنا لابد من الإشادة بالعمل ديالهم اليوم...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هناك تعقيب؟ تفضل السيدة المستشارة.

المستشارة السيد خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

فعلا لا يمكن أن ننكر أن هناك موجة من التجديد داخل هذه الإدارة، وبالمناسبة أحبي السيد المدير، كما أحبي كل من ساهم في ترسيم العرضيين، الذين كانوا يشكلون مشكلة حقيقية، حيث هددوا بالطرد التعسفي داخل مرأب حكومي، ثم كذلك هناك صناديق العمل أصبحت منفتحة ومتفتحة ومعايشة للمحيط، حيث بالأمس القريب لم يكن أحد يعرف صناديق العمل ولا ماذا تفعل؟ صحيح أن هناك التكوين، صحيح أنه لم يعد هناك تأخير، ولكن السيد الوزير هذه الأطر يجب أن تحفز، وذلك بإحداث مؤسسة عمومية أو بتحويلها إلى صندوق الضمان الاجتماعي، علما السيد الوزير أن قانون المالية ديال 2007 قال بأن تكون فترة انتقالية ديال تدبير سيكما لنقل الموارد البشرية إلى صندوق الضمان الاجتماعي.

ماذا يقول السيد مدير الضمان الاجتماعي، السيد الوزير؟ يقول أنا كايين 243 موظف، وأنا أكتفي ب 43 و 200 نضع سياقنا للمغادرة الطوعية، التي أصبحت موضوعة، وليست في صالح الدولة ولا الحكومة، وهذا مشكل ما ندخلوش فيه هنا.

إذن الإشكال اللي مطروح، السيد الوزير، أنكم طلبتو من النقابات أنها تعطي برامج، وتعطي مقترحات، واقترحت، وجميع النقابات، وبدون استثناء أكدت على أنها تكون وكالة أو مؤسسة عمومية لأن حتى لو مشات للضمان الاجتماعي، فما خصشي الصناديق تمشي للضمان الاجتماعي، ولو بغينا نهضروا بالمنطق المالي والتسيير والتدبير المحكم والحكامة، السيد الوزير، فخصنا نلحقوها لوزارة المالية، لأن هاديك الصناديق فيها أموال ضخمة، وما عمرنا اطلعنا عليها، ولا عرفنا أشنو هي؟ ولا شحال، وكم عددها؟ ولكن الآن نقول هذه الصناديق يجب أن تسيير.

أنا أقول أحبي السيد المدير، وأقول أحبي الوزارة لما قامت به بجميع مستوياتها، من الوزير والكتابة العامة، إلى غير ذلك في موضوع صناديق العمل، ولكن أقول وضعية الموارد البشرية تبقى هاجسا حقيقيا، يجب أن ننظر إليه بجدية، إذ لا يعقل في القرن 21 نجبرو هناك

اللي كيتخلص في 30، وواحد كيتخلص حتى 15 واحد آخر بحال اللي خدام في معمل، علاش؟ لأن طبقتمو سيكما.

غادي تقول لي سيكما مشروع قانون، القانون ولا وصفة قانونية ولا مالية، ولكن على حسب الدراية ديالي البسيطة، عندما أسائل رجال الاقتصاد، كيقولوا سيكما كتكون غير في الشئ الآخر، ماشي في الموارد البشرية.

لهذا أقول، السيد الوزير، رفقا بهذه الطبقة الشغيلة التي تنتمي للوظيفة العمومية، ولا بد أن نخرج لها قانونا يحميها من الضياع. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضل السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب،

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، نبغي نوضح نقطة: لما تحملنا المسؤولية في هاد الحكومة، لقينا فعلا أن الناس كتخلص 15 يوم وشهر من بعد، اليوم الجميع تؤدي الأجر ديالو في وقتها القانوني، اليوم ما كايين حتى موظف في إدارة صناديق العمل عندو ترقية وحدة كيسالها، يعني هاد الشئ فضيناه، هاد الشئ كان في العهد السابق، متفق معك، ولكن ما بغيناش نزيدو على مجلسكم لأن كنعرف واحد الاحتلالات خطيرة، والمشرع اللي هو البرلمان صادق على إحداث سيكما من أجل ضبط تلك الأموال اللي كانت على كل حال في واحد الوضعية.

اليوم المخطط اللي غادين فيه هو التأهيل ديال الإدارة، نقدر نقول النتائج إيجابية، والمؤشرات أنا شخصيا إيجابية، أكيد ماشي بكل الموارد البشرية ديالها، لأن كايين بعض الموارد البشرية، يعني المهم ما نبغيش نقول أنها الآن في دروس التكوين، راه كنديرو حتى دروس محو الأمية داخل إدارة صناديق العمل، باش نعرفو علاش كتندأكرو، خصنا نستكملو التأهيل، كنظن أن مسلسل التأهيل وصلنا له، ويمكن هنا بحال اللي قلتي كنجحي فيه حتى الانخراط، لا المكونات النقابية داخل الإدارة، لا الموظفين، لا كل الناس داخل هاد الإدارة.

اليوم على كل حال الصورة ديال إدارة صناديق العمل ما بقيناش كنسمعو مجموعة ديال الكلام اللي كان كيتقال شحال هادي على بعض الممارسات المشينة، انتهت، اليوم الإدارة ما بقيناش كتخليو حتى الناس الضحايا يجيو عندنا، ولينا كتمشيو عندهم، دارت قافلة لجرادة،

استقبلت 1200 ضحية، وتم معالجة المشاكل معهم تما، وقمنا بالقافلة الثانية اللي كانت في الأطلس، والقافلة الثالثة مبرمجة للأقاليم الصحراوية للعيون، يعني ما بقيناش حتى هداك الضحية يجي للرباط، حنا بدينا كنمشيو عندو، شحال هاذي راه كان كيمشي عندو الناس أشخاص، اليوم كنمشي عندو الإدارة كتسوي معه ملفو في عين المكان.

أنا متفق معك أنه ضرورة التأهيل سينتهي، وملي غادي تستكمل الشروط ديالو آنذاك غادي نظرحو الصيغة المثلى، وإدارة الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي ما طلبت لا 45 ولا 50 ولا 60، بطبيعة الحال في إدارة الموارد البشرية كايين عدة توجهات، أما لحد الآن هذا قرار سياسي، قرار ديال الحكومة غادي تاخذوا في الوقت المناسب. شكرنا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة

والتكنولوجيات الحديثة حول دعم القطاعات التصديرية بعد تراجع الطلب الخارجي بسبب الأزمة العالمية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحكيم بنشماس، عبد اللطيف اسطمبولي، حسان بركاني، عبد السلام أمغار، يونس العراقي، عبد الرحيم عثمان، محمد أجيليل، تفضل السيد المستشار ليسط السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نعرف الجهود التي تبذلونها مشكورين للدفع بعجلة التنمية الوطنية،

لكن نعرف بعض القطاعات التصديرية مشاكل كبيرة بسبب تراجع الطلب الخارجي على بعض المنتوجات الوطنية، وذلك بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية، التي أصبحت تضر بقوة الاقتصاد الوطني واليد العاملة.

وبالنظر للدور الكبير الذي تلعبه قطاعات تصديرية كالنسيج

والألبسة وغيرها في إنعاش الاقتصاد الوطني، وامتصاص البطالة

بمساهمتها الكبيرة في الناتج الداخلي الخام، وفي التشغيل كذلك، فإننا نرى ضرورة تقديم الدعم المستمر لكل القطاعات، خاصة في ظل الظرفية الحالية من أجل ضمان الاستقرار، والحفاظ على مناصب الشغل، وجلب العملة الصعبة.

ومن نفس المنطلق نسائلكم السيد الوزير:

ما هو حجم تأثير الأزمة الاقتصادية على القطاعات الموجهة نحو

التصدير ببلادنا، خاصة النسيج والألبسة وغيرهما؟

وما الذي تقوم به الحكومة من أجل دعم هذه القطاعات، وكيفية

مساعدة هذه القطاعات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد أحمد رضى شامي وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات

الحديثه:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا على هاذ السؤال، اللي هو سؤال مهم كما كتعرفوه،

وكتعرفوا بأن كايينة واحد الأزمة عالمية، اللي أزمة خانقة، واللي أثرت

بالكثير على الأسواق، وعلى الاقتصاد الأوربي والاقتصاد الأمريكي

بالأخص.

الحمد لله حنا في المغرب عندنا واحد الاقتصاد اللي بين واحد

المناعة لهاذ الأزمة هاذي، تنظن بأن حنا كحكومة اخذنا طريقين:

الطريق الأولى هو نتخدمو على المدى المتوسط والبعيد لتحسين

تنافسية المقاولات، تنافسية الاقتصاد، وهذا ما يوجد في المشروع ولا

البرنامج نتاع الإقلاع الصناعي، ميثاق الإقلاع الصناعي، أما بالطبع

خدينا واحد التدابير المستعجلة باش نحاربو هاذ الأزمة هاذي، هاذ

التدابير المستعجلة تعطت للقطاعات المصدرة، منهم النسيج - كما

قلتيو - والألبسة، منهم السيارات، منهم صناعة الإلكترونيك.

فالربعة ديال التدابير اللي اتخداو: أولا كايين واحد الشق اجتماعي،

هو تسديد الدولة للأعباء الاجتماعية للشركات المصدرة ؛

كايين أيضا واحد الشق مالي، هو هاد الشركات هادو باش

تيجربوا باش يمولوا، حيث رقم المعاملات نتاعهم تينخفض، فاعطينا

الضمانة نتاع الدولة، باش الأبنك تبقى تساعدهم في التمويل؛

كأين واحد الشق تجاري، هو لا بد تنقولو بأن يمكن لهم في هاذ الأزمة هادي، يمكن لهم يمسيو لأسواق جديدة، ويدركوا واحد الزبناء جدد، وساعدناهم ماليا باش يديروا هاد القضية هادي؛ وكأين أيضا واحد الشق المتعلق بالتكوين، حنا لزمنا على هاذ الشركات باش يحافظوا باليد العاملة، ولكن بالطبع قللوا من السوايح اللي تخدموا فيها اليد العاملة، في ذاك الوقت فاش تتكون اليد العاملة وافقة ساعدناهم باش يكونوها.

فتنظنو بأن ملي غادي يخرجوا من الأزمة غادي يجبروا واحد اليد عاملة مكونة اللي غادي تساعدهم باش يجسنوا التنافسية دياهم. هاد الإجراءات عطت واحد النتائج إيجابية، مثلا تنعرفوا بأن القطاع نتاع النسيج والألبسة في 2008 تراجع ب 10%، مقارنة مع 2007، ملي مشينا لسبتمبر 2009 تنجبروا بأن داك الانخفاض مقارنة مع سبتمبر 2008.. 2.7% فتتنظنو بأن الحمد لله الأزمة راها مازال ما تسالاتش، ولكن راها الكبير منها ورائنا.

ملي اخذنا السيارات تنجبروا على سبتمبر 2009 واحد الانخفاض 14% تقريبا، والإلكترونيك 31%، هو القطاع اللي تضرر أكثر من هاذ الأزمة هادي، ولكن كما قلت مقارنة مع بلدان آخرين، مقارنة مع التصورات ديالنا في الأول نتاع السنة، فالنتائج لا ياس بها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي:

شكرا السيد الوزير على العرض دياكم والجواب دياكم، كنظن بأن هاذ الموضوع خصو شيء من الوقت باش يمكن لنا ناقشوه بكل حرية، وتنظن بأن حنا مقبلين على دراسة القانون المالي، وغادي تكون عندنا الفرصة سانحة باش نتوسعو في هاذ الموضوع اللي هو تيههم شريحة كبيرة من الناس المنعشين والاقتصاديين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة:

الموضوع خصو وقت أكثر، اسمحوا لي نعطي واحد المعطى آخر اللي اخذنا اليد العاملة، تنجبروا بأن 13 ألف نتاع الناس اللي فقدوا

العمل دياهم في النسيج والألبسة، 2500 في السيارات، وتقريبا 1100 و 1200 في الإلكترونيك، بالطبع حنا نفضلو حتى واحد ما يفقد العمل ديالو، ولكن ملي تنقارنو مع الآلاف، 100 ألف، 200 ألف، ف 200 أو 300 ألف فإسبانيا ولا شي حاجة، تنظن بأن الأزمة - الحمد لله - ما أثراتش علينا بزاف، ولكن غادي تبقى واحد السؤال اللي مطروح الآن، واش هاد الأزمة، واش أوروبا وأمريكا، غادي يخرجوا من الأزمة حقيقة في 2010 ولا لا؟ هذا هو اللي غادي يعطينا أحسن وضوح على المستقبل نتاع هاذ القطاعات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى قطاع آخر، إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامّة، حول ارتفاع أسعار الخضّر، للمستشارين المحترمين السادة: بنمبارك، عبد الحميد السعداوي، إدريس مروان، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، عمر الدخيل، عبد المجيد الحنكاري، عبد القادر قوضاض، لحسن بوعود، عياد الطيبي، شعيب حميدوش، ابراهيم فضلي، الحسن قيشوحي، سعيد التلاوي، حميد كوسكوس، محمد بورمان، بناصر أذكاع، محمد عدال، البكاي بورجل، عياد الطيبي، سعيد ارزيقي، محمد الكابوري.

إذن السؤال لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار

المحترم.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

تعرف حل الأسواق المحلية ارتفاعا مهولا في أثمان الخضّر

والفواكه، وذلك منذ شهر رمضان، مما أثر سلبا على القدرة الشرائية

للمواطنين، خاصة ذوي الدخل المحدود.

ومما يزيد الأمر صعوبة هو تزامن هذه الزيادة مع الدخول

المدرسي، مما يعني ثقل كاهل المواطنين وإعدام قدرتهم الشرائية، نظرا

لعدم تمكنهم من اقتناء احتياجاتهم الضرورية.

وأمام هذا الوضع الذي يتطلب تدخلا عاجلا من لدن الحكومة من أجل تفعيل لجن المراقبة، واتخاذ التدابير الزجرية الضرورية ضد كافة المخالفين للأئمة القانونية، نود السيد الوزير مساءلتكم، ما هي التدابير التي ستستخدمها الحكومة في المستقبل القريب للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد نزار بركة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف

بالشؤون الاقتصادية والعامية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح سؤالكم الهام حول أسعار الخضر والفواكه.

في البداية أريد أن أشير إلى أن المواد المدعمة لم تعرف أي ارتفاع وأي زيادة، بالرغم من الارتفاعات التي سجلناها في الأسواق الدولية، وهنا نعطي المثال ديال السكر، السكر عرف منذ يناير 2009 إلى اليوم زيادة ديال 113%، وصل السعر ديالو اليوم إلى 432 دولار، هاذ الزيادة ما تمش عكسها على المواطنين لعدم المس بالقدرة الشرائية، شكون اللي خلص هاذ الفرق؟ هي صندوق المقاصة، لأن اعتبرنا، ولو أن ما كانش مبرمجة، نقولها بكل صراحة، اعتبرنا أن هذاك الاقتصاد اللي درناه نتيجة ديال التخفيض ديال الأسعار الدولية ديال البترول، أننا يمكن لنا ندعمو باش المواطن ما يتمسش في القدرة الشرائية ديالو، ندعمو هاذ المادة الأساسية بالنسبة للمواطنين.

بالنسبة للسؤال اللي طرحتيو، اللي تتعلق أساسا بالخضر والفواكه، بغيت نؤكد على أن هاذ الخضر وأسعار الخضر والفواكه شكون اللي تبيحدها؟ تبيحدها السوق، ماشي الحكومة اللي تتحدد الأسعار ديال الخضر والفواكه، وفان تتحدد هاذ الأسعار؟ في أسواق الجملة، باش نكونوا واضحين.

اللي تبيين أننا بالنسبة إلى قارننا مع السنة الماضية، أننا الأسعار ديال الخضر والفواكه أو المؤشر ديال التضخم ديال المواد الغذائية انخفض مقارنة مع السنة الماضية، السنة الماضية كان ارتفاع 6,4% هاذ السنة الارتفاع لم يتجاوز إلى حدود غشت 1,7%، ولكن وأنا

متفق معكم، كانت بعض الزيادات في بعض المواد، خاصة في شهر رمضان، المادة ديال الطماطم، علاش كانت هاذ الزيادة في المادة ديال الطماطم؟ لأن المادة ديال الطماطم عشنا واحد الحالة خاصة، وهو أن كان خلل ما بين العرض والطلب، جات المرض ديال توتا أبسولوتا، هذه الأخيرة كان عنها وقع على المنتج، فعوض كنا تنتظرو أن تتضرر 10% تضررت 30% ديال المنتج، لأن من قبل كان خصاص في السوق، وأدى إلى ارتفاعات مهولة اللي عشناها، واللي تضررو منها المواطنين ونقولها بكل صراحة.

اليوم، والحمد لله، وهذا اللي خصنا نؤكد، كايين عرض أوفر لأن المنتج اللي هو منتج في المغطية أنه اليوم كايين في السوق، اللي جعل أن الأسعار انخفضت بكيفية هائلة، كنا وصلنا للسعر ديال كيلو الطماطم إلى 15 درهم، اليوم في السوق كنصبيوه ب 6 دراهم، واليوم يمكن لي نقول لكم في سوق الجملة ديال إنزكان تباع الكيلو ب 2 دراهم ونص، وهذا غادي يؤدي، إن شاء الله، بالنسبة للمواطنين أنهم يحسوا بانخفاض في السعر.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا للسيد الوزير، أعطيتنا المعطيات بما فيها الكفاية، وندمناو غير باش المراقبة تكون في الوقت المناسب، لأن تعرفوا المواطنين راهم يعانوا لأن الدخل ديالهم شوية ضعيفة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون

الاقتصادية والعامية:

في هاذ النقطة بالذات، بغيت نؤكد بأن دخلنا في واحد المقاربة جديدة بالنسبة للمراقبة، أولا قررنا أن يكون تنسيق ما بين جميع أجهزة المراقبة، أشنو وصلنا لو؟ وصلنا أن اليوم حققنا 4006 مخالفة من بداية السنة إلى شهر شتنبر الماضي، أي بزيادة ديال 24% مقارنة مع السنة الماضية.

النقطة الثانية: وهو أن درنا واحد الدورية مع وزارة الداخلية، ووزارة التجارة، والوزارة ديال الشؤون العامة باش دخلنا من بين الأمور اللي تيصننا نضبطينو وتبعو هو الفاتورة أن تكون فاتورة من سوق الجملة، علاش قررنا ذلك؟ لأن اعتبرنا، لأن كما قلت، شكون اللي يحدد السعر؟ هو في سوق الجملة، أشنو هو الواقع اللي تنعيشو؟ 40% ديال المنتج ما تيمشيش لأسواق الجملة، إذن تيكون خلل ما بين العرض والطلب، وهاد الشي اللي تيأدي إلى زيادة وارتفاعات في الأسعار.

وبالتالي طلبنا بأن الناس ما يقتنيو، أنه لازم يكون عندهم الفاتورة جابوها من أسواق الجملة باش تتجاوزو هاديك الإشكالية، ولكن نكون معكم صريحين، بأن ما يمكننا نحلو المشكل ديال ارتفاع الأسعار ديال المواد الغذائية، خصوصا بالنسبة للخضر والفواكه، إلا إذا قمنا بإصلاح شامل لأسواق الجملة، وفي هذا الإطار يمكن لي نقول لكم بأن الحكومة عندها العزم الكامل، وزارة الصناعة، ووزارة الداخلية تشتغل معا من أجل وضع إصلاح جذري لأسواق الجملة حتى تتجاوز هذه المشاكل، وحتى نقلص من الوساطات، وحتى ندافع عن القدرة الشرائية للمواطنين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مشاركته في هذه الجلسة.

هنا نصل إلى آخر سؤال مبرمج في جدول أعمالنا موجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية حول ضرورة دعم معارض الصناعة التقليدية على المستوى الوطني والدولي للمستشارين المحترمين: السادة ناجي فخاري، بنجيد الأمين، عمر حداد، بابا محمد زاز، أحمد بومكوك، سعيد كرم، عزيز الفيلاي، تفضل السيد المستشار السي زاز.

المستشار السيد بابا محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين، السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارون،

تعتبر معارض المتوجات الصناعة التقليدية فرصة للتعريف بالهوية والمنتوج التقليدي المغربي على الصعيدين الوطني والدولي، الشيء الذي يستدعي من كافة الجهات الفاعلة في هذا القطاع التفكير بعمق في وسائل دعم الصناع والصناعة التقليدية كي تساهم بدورها في تنمية الاقتصاد الوطني، كما يجب التفكير في إتاحة الفرصة للصناع الفرادى ذوي المحلات الصغيرة، التي لم تتح لها فرصة تسويق منتوجاتها. لذا لا بد من تكثيف الجهود مع كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من أجل إعطاء دفعة أكثر ديناميكية لتنمية القطاع، والرقي به إلى درجة الحرفية العالمية، وذلك ببلورة رؤية مستقبلية على المدى الطويل، تعتمد التمييز بين مختلف الفروع الحرفية حسب طاقتها وإمكاناتها الإنتاجية والتسويقية، وذلك بتنظيم معارض جهوية ووطنية ودولية والمشاركة في الصالونات المهنية المختصة بالخارج، والعمل على إحداث فضاءات دائمة لعرض منتوج الصناعة التقليدية.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم:

1- ما هو المنظور المستقبلي لدعم معارض الصناعة التقليدية،

والسياسة الممنهجة لتسويق المنتج التقليدي؟

2- ما هي التدابير العملية لإشراك جميع الفاعلين في القطاع دون

استثناء؟

و شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد أنيس بيرو كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة

التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:

شكرا السادة المستشارين على هذا السؤال المهم جدا.

غنيدا بالسؤال الثاني المتعلق بالتدابير العملية لإشراك جميع الفاعلين

دون إقصاء، أقول هذه التدابير العملية ماشي عاد غادي نفكرو فيها،

راه بدينا فيها، لأننا نعتبر أن ترويج وتسويق منتوج الصناعة التقليدية

لا يجب أن يقتصر على فئة دون أخرى، نحن هنا لخدمة كل الصناع

التقليديين، لخدمة الصناعة التقليدية، مقاولات و صناع فرادى،

وبالتالي العملية اللي انطلقنا فيها بتشارك قوي جدا مع غرف الصناعة

التقليدية، بشراكة قوية جدا مع فيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية.

غنجي للسؤال الأول، المنظور المستقبلي، الآن ما يمكنش نتكلمو

على المنظور المستقبلي، كنا كنتكلمو عليه هادي عامين، الآن تفعيل

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ السي الناجي.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس، نشكر السيد الوزير على التوضيحات، وعلى العمل الذي يقوم به داخل وزارته في تفعيل التسويق بالنسبة للصناعة التقليدية.

فعلا قلتم، السيد الوزير، أننا الرؤية الجديدة اللي مرسومة ومخططة في 2015 أنه الرفع من رقم المعاملات، وكذلك نطمح على أن تكون أرقام جد متميزة بالنسبة للتسويق، لا على المستوى الوطني ولا على المستوى الدولي.

فعلى المستوى الوطن، دعم المعارض يجب أن نفكر فيه جيدا، لأنه المعارض الجهوية تبقى محدودة شيئا ما، خاصة فيما يخص الميزانية المرصودة والمخصصة لدعم المعارض الجهوي، على الأقل مرتين في السنة يكون معارض جهوية باش تتمكنو من إشراك فئة كبيرة من الصناع، خاصة الصناع الفرادى.

تنظيم المعارض في مدن أخرى، هذا يجب إعادة النظر في هذه، للتعريف بالمنتوج المحلي، كايين مصاريف التنقل، كايين المصاريف ديال الإيواء، كايين مجموعة من المصاريف خصها لابد تبلور هاذ الميزانية والتفكير بواحد الجديدة والعمق باش نرقاوا بالصناع التقليديين في مجال التسويق.

فيما يخص الأقاليم التابعة للجهة، ملي تنقلو الجهوية، الأقاليم التابعة للجهة خصها تنخرط، لأن كايين واحد الكم ديال الصناع التقليديين خصهم ينخرطوا بواحد الكثافة، باش كيف ما قلنا في السؤال ما يتمش الإقصاء ديال بعض الإخوان.

كايين هناك المعارض الدولية، المعارض الدولية تنظن بأنه كايين واحد شوية ديال التراجع حسب السنوات الماضية فيما يخص المعارض، لأنه كنا كنخرجو بواحد الكثافة، ولينا نقصنا شي شوية. فيما يخص التسويق ديال المنتوجات الفنية الإنتاجية، نقصت شيئا ما وكايين هناك بعض المؤسسات اللي كتقوم بهذه المعارض خارج الوطن مشكورين تبيدلوا واحد الجهود كبير، ولكن يجب إشراك الجميع، الاتصال بالمندوبية، الاتصال بالغرفة، باش نحاولو ما أمكن نشاركو الجميع.

هذا المنظور الذي كان مستقبليا هادي سنتين، المنظور ديالنا أولا، إبراز صورة الصناعة التقليدية بالمغرب كبلد عريق، كبلد ذو حضارة، كبلد ذي تميز، نرفض أن نحضر في الصالونات والمعارض الدولية، ونحن متشبتين، وهذا اللي خلانا نعملو على تلميع صورة المغرب، لما تنكونو حاضرين، راه المغرب اللي حاضر، ماشي مقاوله كذا أو مقاوله كذا.

النقطة الثانية، اختيار الوجود والحضور في هذه المعارض، لا نريد أن نكون حاضرين في كل المعارض كيفما كان نوعها، نريد أن نكون حاضرين في المعارض المتميزة، ذات الإشعاع الدولي، ولكن اللي غيكون فيه كذلك واحد الوقع، واحد الانعكاس قوي جدا بالنسبة للصناعة التقليدية المغربية.

بالنسبة للجانب الخارجي، نعمل على تأكيد حضورنا في الأسواق التقليدية، ولكن كذلك نبحت على أسواق جديدة، وهذا ما يفسر توجهنا إلى الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية ودول الخليج، ولكن كذلك أوروبا الشرقية، لهذا نتجه في هذه الإستراتيجية الهجومية لتأكيد حضورنا و لإبراز بطبيعة الحال منتوجنا.

النقطة الثانية، بالنسبة للسوق الداخلي، وهتم كثيرا بالسوق الداخلي، إذا كان الآن رقم المعاملات في السوق الداخلي هو 10,8 مليار درهم، نعتقد ونؤمن بأن الإمكانيات كبيرة جدا للرفع من هاذ رقم المعاملات إلى أكثر من جوج المرات، لهذا كذلك نعطي أهمية خاصة، وهذا ما يفسر كذلك المعارض الجهوية، هاذ السنة ديال 2009 أكثر من 23 معرض جهوي اللي تنظمت وعلى 346 يوم، لأن هدفنا أن نغطي كل أيام السنة، كل يوم في السنة فيه معرض في مكان ما، و بالتالي هاد المعارض الجهوية سمحت بزيارة أكثر من 2 مليون ديال الزوار و1770 عارض اللي شاركوا في هذه المعارض. ثالثا، هناك واحد العمليات كبيرة كذلك نشغل عليها، إضافة إلى

هذه المعارض الجهوية والمعارض الدولية، كيف ندخل ونلج إلى فضاءات كنا نعتقد في الماضي بأنها مسدودة، وهي تلك المتاجر الراقية جدا؟ و سنة 2009 عرفت حضور الصناعة التقليدية المغربية بقوة في أرقى المتاجر بألمانيا وهي " كاديلي " لمدة 6 أسابيع وأكثر من 2 مليون ديال الزوار زاروها، و كذلك عملية قوية جدا اللي تدارت اسميتها (Maroc collection)، (les galeries Lafayette) لمدة 6 أسابيع اللي كان عندها كذلك واحد النجاح كبير جدا.

فاللي بغيت نقول هو التفعيل، ثم التفعيل لهذه الإستراتيجية، خاصة باش نخرجو من هذه الأزمة، في ظل أننا الأزمة العالمية ترهق الترويج ديال منتوج الصناعة التقليدية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية،

المكلف بالصناعة التقليدية:

ثلاثة نقط جاءت في التعقيب ديال السيد المستشار المحترم، النقطة الأولى متعلقة بالمعارض الجهوية، و اللي جا فيها ضرورة التثقيف، أتفق معكم تماما بضرورة التثقيف، وأكثر من هذا يعني كذلك نقل هذه المعارض ليس فقط في عاصمة الجهات أو المدن التي توجد بها غرف الصناعة التقليدية إلى مدن أخرى، وهنا هناك مجهود غادي يتقام في 2010 للزيادة في الإمكانيات لتنظيم هذه المعارض الجهوية، لأن كيف قلت بغينا واحد الهدف أن السنة كلها، 365 يوم كل يوم يكون معرض جهوي في مكان ما، لأن نعتبر أن الصناعة التقليدية جزء منا، ولكن أكثر من هاذ الجانب هذا العاطفي، هناك إمكانيات اقتصادية مهمة جدا اللي يمكن لنا نستثمروها في هاذ المجال هذا، وبالتالي أطمئنكم في هاذ المجال .

النقطة الثانية، بالنسبة للمعارض الدولية، راه جاء في التدخل ديالي قبيلة، ما فائدة أن نكون حاضرين في 50 معرض، حضور متشتت،

حضور باهت، حضور لا قيمة له، في الوقت اللي نفضلو أننا نكونو حاضرين في 10 أو 15 ديال المعارض، راه المغرب اللي حاضر، الصورة ديال المغرب، الجاه ديال المغرب، الفرق باين، والتوجه اللي اخذينا أن فين ما كنا حاضرين، خص المغرب يكون حاضر بقوة، وأعتقد أن النتائج اللي حصلنا عليها في هاذ السنتين كتبين بنجاحة هاذ الاختيار .

النقطة الثالثة، بالنسبة للمعارض الخارجية، راه ما بقيناش كنديرو غير المعارض الخارجية، جوج ديال العمليات اللي تكلمت عليهم، ديال (Maroc collection) وديال (galeries Lafayette) أو كاديفي في ألمانيا، هاذي عمليات كذلك كتبين المقاربة الجديدة اللي اخذيناها لكي نخرق أسواق اللي في واحد الوقت، وأتتما الصناع التقليديين كنتم كتعرفوا ما كانش كتطيح في البال بأن ربما واحد الوقت المنتوج ديالنا غادي يدخل لهاوك، لأن كايين واحد الضوابط، واحد الشروط إلى غير ذلك، ولكن الحمد لله، الصناع التقليدي المغربي بمهاراته وكفاءته بين بأنه يمكن ينتج واحد المنتج ذات مستوى عالي، ويمكن يدخل لهذه الأسواق، يكون إقبال عليه قوي جدا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هنا نصل إلى آخر نقطة في جدول أعمالنا، وأشكركم على حسن انتباهكم. ورفعت الجلسة.